



البنك الإسلامي
بمصر

لمشاريع الموازنات العامة

للسنة المالية ٢٠٠٩م



المحترم
المحترمين
المحترمين

الأخ/ رئيس مجلس النواب
الأخوة/ أعضاء هيئة رئاسة المجلس
الأخوة/ الأخوات أعضاء المجلس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يشرفني أن أقف أمامكم اليوم نيابةً عن الحكومة، لأقدم لكم البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٩م. كما يسعدني، بالأصالة عن نفسي ، ونيابةً عن زملائي رئيس وأعضاء الحكومة ، أن أعبر لمجلسكم الموقر عن جزيل الشكر والتقدير على ما لمسناه من تعاون صادق ودعم جاد ومثمر للحكومة، وهو ما يؤكد دخول العلاقة بين المجلس والحكومة إلى مرحلة الثقة والتكامل.. ويدفعنا في الحكومة إلى تعزيز مستوى الشراكة القائمة مع مجلسكم ، بما يضمن توحيد الجهود والرؤى والسياسات والإجراءات وأولويات تنفيذها لتوجيه مسار الاقتصاد الوطني نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة من ناحية، ومن ناحية أخرى معالجة الإشكاليات التي قد تعيق تحقيق تلك الأهداف ، التزاما من الحكومة بتحقيق مضامين برنامجها العام والمنبثق عن البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

إن مشاريع الموازنات العامة المعروضة على المجلس ، توضح البرامج والمشاريع التي تستهدف الحكومة من خلالها استكمال تنفيذ الخطط والإستراتيجيات التي تضمنها برنامجها العام، كما تستهدف تعميق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، وتعزيز المكتسبات التنموية، وإحداث حراك في مختلف المجالات التنموية والاقتصادية، وبما يعمل على تحقيق أهداف رفع مستوى المعيشة ، ومكافحة ظاهرة الفقر ، وتهيئة مناخ الاستثمار ، وكذلك تلبية متطلبات الأمن القومي والسلم الاجتماعي ، والتي بدونها يصعب تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الشاملة .

وقد عملنا في الحكومة على أن تعكس مشاريع الموازنات وإلى أقصى حد ممكن التطورات الاقتصادية على الساحتين المحلية والعالمية واضعين نصب أعيننا بأن تكون أهداف الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، في صدارة المرتكزات التي بنيت عليها تلك الموازنات.

ويسرني فيما يلي أن أعرض لكم بإيجاز أهم التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، ومؤشرات الاقتصاد الكلي والملامح الرئيسية للسياسات المالية والنقدية التي سادت خلال الفترة الماضية ، والتي سيكون لها تأثيرات واضحة على مشاريع الموازنات وعلى النحو التالي :-

• الأوضاع الاقتصادية العالمية والمتغيرات الخارجية وأثرها على التطورات الاقتصادية المحلية :

في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، أصبحت التطورات الاقتصادية العالمية تؤثر بشكل أو بآخر على معظم دول العالم ،

ومنها اليمن. ويختلف مستوى التأثير بمدى انفتاح واندماج اقتصاد الدولة مع اقتصاديات باقي الدول. وفي الوقت الراهن يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة من الانحسار الشديد المصاحب للأزمة المالية العالمية والتي لا يزال العالم يعيشها حتى اليوم ، ومن المتوقع أن يواجه العالم تباطؤاً حاداً في النمو خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م بسبب تداعيات الأزمة ، مع توقع إستمرار التباطؤ في النمو خلال العام القادم.

ولعل أهم التغيرات العالمية التي حدثت خلال الفترة الماضية ، والتي كان لها آثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد العالمي ، وعلى الأوضاع الاقتصادية المحلية وبالتالي على معطيات مشاريع الموازنات العامة ما يلي :

أولاً: بروز الأزمة الغذائية التي تمثلت بالارتفاع الحاد غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية وبالذات أسعار الحبوب (خاصة منها القمح والأرز) نتيجة لارتفاع الطلب عليها وفي الوقت نفسه، النقص في العرض الذي وجه جزء منه لإنتاج الوقود الحيوي إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل الناجم عن ارتفاع مستويات أسعار النفط في السوق العالمية حتى أواخر الربع الثالث من العام الحالي ، وكان من نتائج ذلك ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات عالية خاصة في سلة الغذاء مما شكل ضغوطاً اقتصادية واجتماعية أثرت سلباً على معظم دول العالم خاصة الدول النامية ، ومنها بلادنا . ولمواجهة هذا الوضع فقد قامت الحكومة باتخاذ إجراءات استهدفت احتواء مستويات التضخم من خلال العمل على توفير المواد الغذائية الأساسية في كافة محافظات الجمهورية ، كما قامت الحكومة وبناءً على توجيهات فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ، بصرف علاوة خاصة لجميع موظفي الدولة والقطاع العام لمواجهة الغلاء ، بالإضافة إلى الاستمرار في

تنفيذ إستراتيجية الأجور والمرتبات وكل ذلك بهدف زيادة القدرة الشرائية للعاملين والموظفين في أجهزة الدولة المختلفة والمتقاعدين . كما أقرت الحكومة زيادة مستحقات المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية بنسبة (١٠٠٪) .

ثانياً: تزايد حدة الأزمة المالية العالمية ودخول الاقتصاد الأمريكي ، ومعظم اقتصاديات الدول المصنعة مرحلة الركود ، مما كان له تأثير واضح في عدم استقرار سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى ، وقد تفاقمت أزمة الرهن العقاري الأمريكية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر مع تعثر العديد من المؤسسات المالية والبنوك في الدول الكبرى ، وكذا مؤسسات التمويل العقاري . وتطورت الأزمة بشكل كبير مع انهيار أسواق المال مما دفع بحكومات الدول المصنعة الكبرى ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى إقرار خطط إنقاذ لتلك المؤسسات ، تضمنت إلى جانب التكاليف المالية الباهظة ، قيام تلك الدولة بالدخول كمساهم في الشركات والمؤسسات المالية مما يمثل حدثاً غير مسبوق في تاريخ النظام الرأسمالي يستدعي الوقوف عنده ومراجعته . ولاشك أن الآثار المباشرة لتلك الأزمة على اقتصاديات الدول الكبرى قادت وستقود إلى تباطؤ النمو العالمي بشكل عام وهو ما أثر وسيؤثر في مستويات الطلب العالمي على النفط الخام بشكل كبير .

ثالثاً: وقد كان لذلك آثار مباشرة وواضحة في التذبذب الكبير في أسعار النفط الخام خلال الشهرين الماضيين ، وكذا أسعار المشتقات النفطية ، حيث وصلت أسعار النفط الخام في منتصف ٢٠٠٨م إلى أكثر من (١٤٦) دولار للبرميل ، ومع تفاقم الأزمة المالية العالمية تراجعت الأسعار تدريجياً ، لتصل

إلى أقل من (٦٠) دولار للبرميل خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٨م. وقد قامت جميع الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام بإعادة النظر في تقديرات أسعار النفط الخام لأغراض الموازنة ، وذلك ينطبق علينا في اليمن ، لما لذلك من تأثير في توقعات إيرادات النقد الأجنبي وكذا إيرادات الموازنة من صادرات النفط الخام المتوقعة خلال العام المالي ٢٠٠٩م. وقد روعي عند إعداد مشاريع الموازنات العامة للدولة للعام القادم تلك العوامل الخارجية وتأثيرها المباشر وغير المباشر. وبشكل عام، تعمل الحكومة على احتواء الآثار السلبية للتطورات الخارجية ، وفي نفس الوقت الاستفادة من الآثار الإيجابية.

فعلى المستوى الدولي، تتركز الجهود والتوجهات في تعزيز علاقات بلادنا مع المنظمات الدولية والدول المانحة من خلال مواصلة استكمال تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية وكذا البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ/ رئيس الجمهورية ،. وقد أثمر ذلك في قرار البنك الدولي خلال شهر يوليو ٢٠٠٨م بتحويل برنامج الإقراض الثلاثي السنوات لليمن الى برنامج هبة بموجبه ستحصل اليمن على تمويل مجاني للمشاريع التنموية خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠ بمبلغ (٣٣٥) مليون دولار أمريكي ، كما حققت بلادنا قفزة كبيرة في مؤشر بيئة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، وذلك يعكس جدية الحكومة في الإستمرار في تنفيذ مكونات أجندة الإصلاحات الوطنية وخاصة تلك المرتبطة ببيئة الأعمال وتهيئة المناخ المناسب للإستثمار .

وعلى المستوى الإقليمي، تعمل الحكومة على استقطاب الفوائض المالية لدول الجوار، الناتجة عن استمرار الزيادات في الإنتاج وأسعار النفط وذلك من خلال تعزيز البيئة الاستثمارية الملائمة، والاستخدام الكفوء للقروض والمساعدات الخارجية من الدول وبالأخص المتفق عليها مع دول الخليج العربي في إطار نتائج اجتماعات المانحين في لندن.

• التطورات الاقتصادية المحلية :

بمراعاة الأوضاع الاقتصادية العالمية عموماً، والتغيرات التي حدثت وتحدثت في أسواق النفط على وجه الخصوص، وآثارها على معطيات المؤشرات الاقتصادية المحلية، تظهر التوقعات الأولية أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف ينمو بمعدل (٧,٣٪) في عام ٢٠٠٨م، وترجع توقعات النمو بشكل أساسي الى تحقيق معدلات نمو عالية في القطاع غير النفطي بحوالي (٦٪) في ظل استمرار انخفاض حجم الإنتاج من النفط الخام والذي كان بمعدل أقل من السنوات السابقة .

وفيما يتعلق بالتضخم والذي يمثل أحد أهم التحديات التي نواجهها، فقد ارتفع بشكل ملحوظ في بداية ٢٠٠٨م مع استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار الوقود عالمياً، وهذا الارتفاع لم يكن مقصوراً على بلادنا، بل عانت منه كل دول العالم سواء الدول المتقدمة منها أو الدول النامية. وتعمل الحكومة بشكل مستمر على تنفيذ سياسات وإجراءات تستهدف احتواء معدل التضخم. وتظهر البيانات المتاحة بقاء معدلات التضخم عند مستوياتها الحالية (١٢,٥٪)، وقد شهد سعر الصرف الأجنبي استقراراً ملحوظاً

خلال الفترة الماضية حيث تشير البيانات إلى ارتفاع طفيف في متوسط سعر تحويل الدولار إلى الريال من (١٩٨,٩٥) ريال عام ٢٠٠٧م إلى (٢٠٠) ريال المتوقع مع نهاية عام ٢٠٠٨م بمعدل نمو (٠,٥٦)٪.

كما تشير التقديرات الأولية لميزان المدفوعات حدوث تحسن في موقف الميزان التجاري وذلك بسبب الزيادة في عائدات الصادرات النفطية نتيجة إرتفاع أسعار النفط خلال الثمانية الأشهر من عام ٢٠٠٨م في ظل تواضع زيادة الواردات مما ترتب عليه حدوث تحسن واضح في عجز الحساب الجاري حيث يتوقع تراجع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٦,٧)٪ عام ٢٠٠٧م إلى نحو (١,٦)٪ عام ٢٠٠٨م وهذا يساعد في ظل إستمرار تحقيق فائض في الحساب الرأسمالي والمالي على تحقيق فائض محدود في ميزان المدفوعات عام ٢٠٠٨م مقارنة بتحقيق عجز محدود بنحو (٣,١)٪ مليون دولار عام ٢٠٠٧م ، مما يساعد بدوره على تحقيق نمو في حجم الأصول الخارجية عام ٢٠٠٨م حيث يتوقع إرتفاعها من (٧,٧٦٢) مليون دولار نهاية عام ٢٠٠٧م إلى حوالي (٨,٣٣٢) مليون دولار عام ٢٠٠٨م وبالتالي إرتفاع قدرة تمويل الإحتياجات الخارجية للواردات من السلع والخدمات من (٤,١١) شهر عام ٢٠٠٧م إلى حوالي (١٤) شهر عام ٢٠٠٨م، مما يعزز من درجة الثقة في سلامة الاقتصاد الوطني وفي العملة الوطنية أيضا.

ونتيجةً للتطورات المحلية وأثرها على المؤشرات الاقتصادية، انخفض معدل الدين العام الإجمالي (الداخلي + الخارجي) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٣٩,٥)٪ في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي (٣٦)٪ في عام ٢٠٠٨م ، وتظل هذه النسبة في الحدود الآمنة. كما تبقى نسبة الرصيد القائم للدين العام الخارجي إلى الناتج

المحلي الإجمالي منخفضة ، حيث انخفضت هذه النسبة من حوالي (٢٦٪) في عام ٢٠٠٧م إلى نحو (٢١٪) في عام ٢٠٠٨م قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي للعامين . إلا أن تلك النسب ستتغير مع استمرار التطورات السلبية في قطاع النفط والقيام بتمويل العجز من المصادر المحلية غير التضخمية مما يرفع أعباء خدمة الدين العام ناهيك عن الوصول بحجم الدين العام الداخلي إلى مستويات تفوق القدرة الاستيعابية للتمويلات المتاحة محلياً ونتيجة كهذه تضيف تحدياً كبيراً أمامنا في الحكومة ومجلسكم الموقر في الإسراع بالمصادقة على التعديلات في منظومة القوانين المالية والضريبية والتي تستهدف تخفيف الاعتماد على النفط كمصدر أساسي لموارد الخزانة ، والتي سيتم عرضها على المجلس في بداية العام القادم .

وبالنسبة لموقف تنفيذ الموازنة العامة للدولة، فلقد شهدت بلادنا تطورات اقتصادية هامة خلال العام المالي الحالي وخاصة الضغوطات الحادة الناتجة عن الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية وكذا ارتفاع أسعار النفط الخام إلى مستويات قياسية خلال الربع الثالث منه . وقد نتج عن ذلك تحمل الموازنة أعباء مالية إضافية اضطرت الحكومة معها إلى التقدم بطلب فتح اعتماد إضافي بمبلغ (٦٩٠) مليار ريال لمواجهة الزيادة في نفقات دعم المشتقات النفطية ، وكذا الزيادة في نفقات الأجور والمرتبات والنفقات الاجتماعية ومواجهة الكوارث الطبيعية الكبيرة المرتبطة بشكل أساسي بتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي . وكانت تلك الأعباء الإضافية ستزيد مبلغ عجز الموازنة لهذا العام من (٣٠٥) مليار ريال المقدر في قانون الموازنة، إلى ما يقارب من (٩٩٥) مليار ريال ، إلا أن الأرقام الأولية لنتائج تنفيذ الموازنة حتى نهاية أكتوبر تشير إلى أن العجز لن يتعدى حدود العجز الأصلي المقدر في قانون الموازنة .

ولقد نتج ذلك ، وكما وضحته المذكرة التفسيرية لمشروع قانون الأعتاماد الأضافي ، من الزيادة في إيرادات الصادرات النفطية ، وكذا من تنفيذ إجراءات حازمة لضبط الإنفاق ، ويتوقع أن يحقق الموقف الكلي للموازنة للعام ٢٠٠٨م تحسنا في العجز المقدر ، لتصل نسبة العجز إلى (٣,٨٪) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة (٦,١٤٪) المقدرة في الموازنة .

● توقعات أداء الاقتصاد الكلي خلال عام ٢٠٠٩م:

وبالنسبة لمؤشرات الاقتصاد الكلي المتوقعة للعام القادم ٢٠٠٩م، فالتوقعات تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيحقق نمواً بمعدل ٩,١٪ (توقعات صندوق النقد الدولي للنمو في بلادنا للعام القادم ٨,٢٪)، وتوقعات النمو المرتفع للعام القادم ستكون مدعومة بدخول الغاز الطبيعي كمنتج جديد ، والذي بدوره سيساهم في تحقيق زيادة في الناتج المحلي الحقيقي لقطاع النفط والغاز تصل إلى (٢٠٪) فيما يتوقع أن تنمو القطاعات غير النفطية بمعدل (٦,٤٪).

وفي ضوء اتجاهات كل من الطلب الكلي والعرض الكلي وفي ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية وظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية ، يتوقع أن يتراجع معدل التضخم إلى مادون (١٢,٥٪) المتوقع لعام ٢٠٠٨م . ومع الإدراك بأن هذا المعدل يظل مرتفعا وذا أثر سلبي على أداء الاقتصاد القومي ، ستعمل الحكومة على احتواء معدل التضخم من خلال التنسيق الكامل في إدارة السياستين المالية والنقدية مما يعمل على احتواء السيولة وعدم السماح بتمويل عجز الموازنة من مصادر تضخمية .

ويتوقع تحول فائض الحساب الجاري عام ٢٠٠٨م إلى عجز في ٢٠٠٩، بحيث يصل إلى حوالي (٥٠٠) مليون دولار، ويأتي ذلك بشكل أساسي من استمرار ارتفاع قيمة فاتورة الاستيراد في ظل تناقص موارد النقد الأجنبي، وخاصة من الصادرات النفطية. وسيتم تمويل العجز من التدفقات الرأسمالية الخارجية، كما يتوقع أن يستمر البنك المركزي اليمني في استخدام جزء من إحتياطياته الخارجية لتمويل العجز المتوقع في الموقف الكلي لميزان المدفوعات.

الأخ رئيس مجلس النواب الأخوة والأخوات أعضاء المجلس

إن مشاريع الموازنات العامة للعام المالي ٢٠٠٩م تمثل الأداة التي يتم من خلالها ترجمت اهداف الخطة الخمسية الثالثة وتنفيذ برنامج الحكومة المخطط له للعام القادم ، وقد بنيت مشاريع الموازنات العامة على المرتكزات التالية:-

- احراز تقدم ملموس في تنفيذ أجندة الاصلاحات الوطنية وخاصة في مجال تعزيز البيئة المحفزة للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار وتحقيق أهداف الخطة الخمسية الثالثة وأهداف التنمية الألفية فضلا عن التقدم في استكمال تعهدات المانحين وإتاحتها لتمويل البرنامج الاستثماري العام. وفي هذا الإطار تسعى الحكومة إلى تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى حوالي (٩,١ ٪) ، يفوق معدل نمو السكان ، ويحقق التوازن في البناء الاقتصادي والاجتماعي . ومعدل النمو المتوقع سيكون مدعوما بزيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي والاستثمار الخاص ، وكذا بدخول إنتاج الغاز الطبيعي المسال مرحلة الانتاج والتصدير .

- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، من خلال احتواء معدلات التضخم ، والمحافظة عليها عند نسب معقولة غير مؤثرة على مستوى معيشة ذوي الدخل المحدود ، وسيتم تحقيق ذلك من خلال محاصرة عجز الموازنة الفعلي عند مستويات آمنة قابلة للإستدامة والتحكم في العرض النقدي ، وكذلك من خلال التنسيق الوثيق في إدارة السياستين المالية والنقدية لاحتواء التضخم ، وعدم تمويل العجز من مصادر تضخمية .

• تعزيز جهود مكافحة الفقر ، وتعزيز برامج شبكة الأمان الاجتماعي لتخفيف أعباء ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على ذوي الدخل المحدود ، وتجدر الإشارة هنا بأن الجانب الاجتماعي يتصدر سلم أولويات الإنفاق العام حيث تضمنت مشاريع الموازنات العامة المخصصات الكافية للنفقات الاجتماعية ، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق الاستثماري الداعم للنمو ، والتركيز على تنفيذ المشاريع الإستراتيجية كثيفة العمالة ، ومشاريع البنى التحتية ، وبما يعمل على تحفيز الأنشطة الاقتصادية في البلاد ، وبالتالي دعم قدرة الاقتصاد في خلق فرص عمل جديدة .

• تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وخاصةً في وضع وتنفيذ إستراتيجية التنمية الصناعية والدفع بإقامة المناطق الصناعية في عدد من محافظات الجمهورية باعتبار هذا المشروع المحور الرئيسي في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وزيادة الاستثمار وتحقيق مؤشرات الخطة الخمسية الثالثة في مجال الصناعات التحويلية مع إعطاء الصناعات الصغيرة وتوفير التمويل اللازم لتلك الصناعات ، حقها من الاهتمام والتطوير لما تمثله من دور هام في توفير فرص العمل والتخفيف من الفقر .

• تحديث وتطوير أنظمة إدارة الموارد البشرية ، والعمل على التحول من مفهوم إدارة شؤون الأفراد إلى إدارة الموارد البشرية وتوفير كافة المتطلبات الكفيلة بترجمته مع تحقيق لامركزية كاملة في إدارة الموارد البشرية ، وتحقيق الإدارة الكفؤة لتلك الموارد وفقا لقواعد الكفاءة والاستحقاق بغرض تثبيت السياسات الحكومية لرفع كفاءة الإنفاق العام وتحسين فاعلية الأداء لتحقيق المردود الاقتصادي العام والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية .

- مضاعفة جهود التنمية المحلية في الجانب الاستثماري والخدماتي بغرض توفير فرص العمل والحد من البطالة ، وتعزيز دور السلطة المحلية في توفير المتطلبات المادية والبشرية اللازمة وتحسين البنية الأساسية في الوحدات الإدارية واستكمال عملية البناء المرفقي والمؤسسي للوحدات الإدارية . وسيتم ذلك من خلال الزيادة الملحوظة في نفقات التشغيل لوحدات السلطة المحلية بنسبة (٥٩٪) عن ربط ٢٠٠٨م بالإضافة إلى نقل صلاحيات الإنفاق والرقابة على المشاريع ذات الطابع المحلي من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية ، في ضوء التطورات الأخيرة الهادفة إلى توسيع صلاحيات السلطة المحلية ودعم وتعزيز دور المشاركة الشعبية .

- تعزيز جهود الحكومة في تنفيذ مشاريع الطرق الإستراتيجية ، والاستمرار في التوسع في إنشاء شبكة الطرق الرئيسية والريفية واستكمال الربط الإقليمي وصيانة وتحسين شبكة الطرق ، واستكمال المشاريع القائمة وخاصة في المناطق الحدودية .

- تعزيز الجهود في تحريك الموارد العامة والبحث عن موارد جديدة مستدامه للخزينة العامة ، وبما يساعد على تقليل الاعتماد على الموارد النفطية القابلة للنضوب ، وتنمية الموارد العامة غير النفطية، وفي نفس الوقت تعزيز كفاءة الإنفاق العام وتخصيصه في ضوء أولويات الخطة الخمسية للتنمية مع التركيز على الإنفاق الداعم للنمو .

وفي ضوء نتائج تحليل وضع المالية العامة خلال الفترة الماضية ، والتوقعات للعام ٢٠٠٨م، والتي تشير إلى تنامي النفقات العامة في ظل اعتمادها على جزء كبير في تغطيتها على الإيرادات النفطية، وفي ضوء مؤشرات انخفاض إنتاج النفط وكذا توقعات انخفاض

متوسط أسعار النفط الخام ، فسيكون لكل ذلك انعكاسات سلبية مباشرة وغير مباشرة على موقف المالية العامة ، مما سيكون له تأثير على وضع تقديرات الموازنة ، وفيما يلي استعراض للتطورات المتوقعة في جانب الإيرادات والنفقات وموقف الموازنة للعام القادم ٢٠٠٩م:

موقف الموازنة العامة:

في ظل الظروف السائدة والتي سبق شرحها ، يتوقع أن تحقق الموازنة العامة خلال العام ٢٠٠٩م عجز نقدي صافي بنسبة (٣٧, ٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي وهي أكبر من نسبة العجز المتوقعة حتى نهاية العام الجاري ٢٠٠٨م والتي نستهدف أن تكون في حدود (٨, ٣٪).

الموارد العامة:

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية المتوقعة خلال العام ٢٠٠٩م فمن المتوقع أن تبلغ الإيرادات الذاتية والمنح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي (١, ٢٥٪)، وأهمها :-

- الإيرادات النفطية حوالي (٤, ١٤٪) نتيجة توقع انخفاض الكميات.
- الإيرادات الضريبية وتمثل (٦, ٨٪) .
- الإيرادات غير الضريبية والتي تشمل حصة الحكومة من فائض الأرباح حوالي (٨, ٣٪).

الاستخدامات العامة:

يتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات وصافي الإقراض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٩, ٣٣٪)، تمثل النفقات الاستثمارية حوالي (١, ٩٪)، وتمثل النفقات الجارية حوالي (٨, ٢٤٪) وأهمها:

- أجور وتعويضات العاملين حوالي (٨, ٩٪).
- الدعم والتحويلات الأخرى حوالي (٩٪).
- خدمة الدين العام حوالي (٨, ١٪).

مشاريع الموازنات العامة للعام المالي ٢٠٠٩ م :

الأخ/ رئيس المجلس

الأخوة والأخوات الأعضاء

انطلاقاً من حرص الحكومة على أن تكون الموازنة العامة للدولة ملبية لإحتياجات وطموحات المجتمع ، وفي ضوء إطار الاقتصاد الكلي متوسط المدى للموازنة العامة للدولة (٢٠٠٩ - ٢٠١١)، وفي ضوء التطورات المحلية والدولية ، تم تحديد الأهداف العامة للموازنات العامة لعام ٢٠٠٩ م والسياسات والإجراءات اللازمة لبلوغها ، إنطلاقاً من الأهداف العامة للتنمية وأولويات تحقيقها . ومن استقراء مشاريع الموازنات العامة للعام المالي ٢٠٠٩ م ، وما تضمنته من مؤشرات عامة وقطاعية نلاحظ ما يلي :-

- عكست الموازنات العامة التطورات الاقتصادية الهامة ، المحلية والعالمية التي تم شرحها آخذة في الاعتبار التطورات السلبية الحادة في الموارد العامة نتيجة لتوقع انخفاض إيرادات الصادرات النفطية ، مما اضطر الحكومة إلى توجيه النفقات

العامة للقطاعات ذات الأولوية التي تساعد على تحقيق النمو القابل للاستمرار ، وتخصيص الموارد لتمويل النفقات الحتمية والتي تمثل الجزء الأكبر في نفقات الموازنة .

- على الرغم من توقع انخفاض الموارد النفطية خلال عام ٢٠٠٩م، إلا أنها لازالت تمثل المورد الرئيسي لتمويل الإنفاق العام ، ويتوقع أن تبلغ (٨٣٥, ٨٣٤) مليون ريال مقارنة بمبلغ (٥٥٥, ٨٨٨) مليون ريال ربط عام ٢٠٠٨م ، إلا أن نسبة الموارد النفطية ستخفيض إلى نحو (٥, ٤٢٪) من إجمالي الإنفاق العام و إلى نحو (٢, ٥٨٪) من الإنفاق الجاري ، مقارنة بنسبة (٦, ٤٨٪) و (٦٩٪) عام ٢٠٠٨م على التوالي . ويعود الانخفاض في الموارد النفطية بشكل أساسي إلى انخفاض مبيعات النفط الخام المصدر نظراً لانخفاض كميات الإنتاج ، وفي نفس الوقت انخفاض أسعاره ، ولاشك أن مثل هذا الانخفاض قد عكس نفسه على معطيات الموازنة وشكل ضغطاً كبيراً على خطة الإنفاق العام ، وكذلك على زيادة مبلغ العجز المقدر ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا الإطار ، وبالأخذ في الاعتبار حجم الإنفاق العام المتوقع حتى نهاية العام الحالي ، فإن موازنة العام القادم مقارنة بنتائج التنفيذ الفعلي لموازنة هذا العام ، ستكون تقييدية ، وتتضمن تنفيذ إصلاحات تعمل على تقليل الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض الموارد النفطية ، والعمل على الوصول بعجز الموازنة عند الحدود المخططة الآمنة.

- ويتوقع أن تشهد موازنة العام القادم بدء تحصيل الخزينة العامة لموارد ناتجة عن بدء التشغيل التجاري لمشروع الغاز المسال ، حيث تبلغ الإيرادات من هذا القطاع حوالي (٣, ٤٧) مليار ريال .
- وتمثل نفقات دعم المشتقات النفطية، إضافة إلى فاتورة الأجور

والمرتبات ، ومدفوعات الفوائد ، المكون الرئيسي والأكبر في هيكل الإنفاق العام . حيث بلغ إجمالي المخصصات لتلك النفقات في مشروع ٢٠٠٩م حوالي (١,٠١١) مليار ريال وبما نسبته (٥١,٤ %) من إجمالي الإنفاق العام . منها دعم المشتقات النفطية مبلغ (٣٣٧) مليار ريال ونفقات الفوائد مبلغ (١٠٦) مليار ريال . وتجدر الإشارة هنا بأن احتساب فاتورة الدعم للمشتقات النفطية في موازنة العام القادم تم على أساس سعر (٥٥) دولار للبرميل من النفط الخام وهو نفس السعر المستخدم لاحتساب الإيرادات النفطية ويعتبر الأعلى على مستوى دول المنطقة حيث لم يتجاوز السعر (٤٥) دولار للبرميل فيها .

- كما أن المشاريع كثيفة العمالة تأتي على رأس قائمة المشاريع الاستثمارية في الموازنات وهي بشكل أساسي مشاريع البنى التحتية ، في قطاعات الطرق ، والكهرباء ، والمياه ، والتعليم ، والصحة ، لما لها من أهمية في تنمية القطاعات الإنتاجية ، وتساعد في نفس الوقت على خلق فرص عمل جديدة للشباب وتقدر مخصصات النفقات الرأسمالية والاستثمارية في مشروع الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٩م بمبلغ (٥٢٩) مليار ريال ، ويشمل ذلك ما ستتحمله الموازنة العامة كمشاركة في أسهم رأس مال الوحدات الاقتصادية في مجال دعم وتنفيذ المشاريع التي تقوم بها هذه الوحدات ، وكذا تسديد القروض .

- وستستمر جهود الحكومة في إعطاء الجانب الاجتماعي وجهود مكافحة الفقر حقها من الرعاية في مشاريع الموازنات ، حيث تم وضع المخصصات الكافية لتنفيذ توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بتعزيز مخصصات برامج شبكة الأمان الاجتماعي .

- وتنفيذاً للبرنامج الانتخابي للأخ رئيس الجمهورية ، تضمنت مشاريع الموازنات تمويل العديد من البرامج والسياسات التي تستهدف تعزيز الشفافية وتحقيق الإدارة الحكيمة من خلال:-

- الاستمرار في تنفيذ مكونات إستراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة.
- استكمال الخطوات اللازمة لتنفيذ التعديلات المقترحة في منظومة القوانين المالية والاقتصادية ؛ وخاصة قانون ضرائب الدخل ، وقانون الاستثمار .
- تعزيز جهود مكافحة الفساد من خلال إصدار اللائحة الخاصة بقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، واستكمال إجراءات المصادقة على مشروع قانون مكافحة غسيل الأموال ، والذي يعزز المنظومة التشريعية والتنفيذية لمكافحة الفساد .

- وستستمر الحكومة في تعزيز نظام السلطة المحلية ودعم اللامركزية المالية والإدارية من خلال تنفيذ إستراتيجية الحكم المحلي والعمل على تنفيذ التوصيات التي نتجت عن اللقاء المشترك للحكومة مع قيادات السلطة المحلية فيما يتعلق بتعزيز وتنمية الموارد الذاتية للسلطة المحلية ، وزيادة الدعم المركزي، وقيام وحدات السلطة المحلية بدورها الأساسي في الرقابة على تنفيذ المشروعات التنموية . وتبلغ جملة تقديرات الاستخدامات العامة للسلطة المحلية في مشروع موازنة عام ٢٠٠٩م حوالي (٣٢٦) مليار ريال مقارنة بمبلغ (٢٥٢) مليار ريال المعتمدة في موازنة العام الحالي وبزيادة قدرها حوالي (٧٤) مليار ريال وبنسبة (٢٩,٤٪) .

- كما أن مشروع الموازنة ، وكخطوة أولى نحو تطبيق التبويب الوظيفي للموازنة ، ولوقف سوء الفهم الذي كان يدور حول تقديرات الاعتمادات المركزية ، فقد تم توزيع النفقات العامة والتي كانت تربط في موازنة الاعتمادات المركزية على موازنات الجهات المعنية بالإنفاق .

- كما أن مشاريع الموازنات العامة ستعمل على تعزيز وتحسين مستوى الخدمات العامة الأساسية ، من خلال الحرص على تخصيص الموارد للجهات التي تقوم بتقديم الخدمات العامة في ضوء الإمكانيات المتاحة وعلى النحو التالي :-

أولاً: التعليم :

يعتبر قطاع التعليم الأساس في تحقيق اهداف التنمية البشرية والتي ركزت عليها برامج الحكومة المنبثقة عن البرنامج الانتخابي للأخ/ رئيس الجمهورية . وقد تم وضع المخصصات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف ، حيث تقدر إجمالي الاعتمادات المدرجة في مشروع الموازنة العامة للدولة ، وكذلك مشروع موازنة وحدات القطاع الاقتصادي لعام ٢٠٠٩م لقطاع التعليم بمبلغ (٢٨٧, ٣٤٩) مليون ريال مقابل مبلغ (٢٩١, ٠٦٩) مليون ريال عام ٢٠٠٨م وبنسبة زيادة (٢٠٪) .

ثانياً: الصحة :

تُقدر الاعتمادات المدرجة في مشروع الموازنة العامة للدولة ، ومشروع موازنة وحدات القطاع الاقتصادي لعام ٢٠٠٩م لقطاع الصحة بمبلغ (١٥٨, ١١٨) مليون ريال مقارنة بمبلغ (٢٥٧, ٩٠) مليون ريال ، عام ٢٠٠٨م ، وبنسبة زيادة (٩, ٣٠٪).

ثالثاً: النفقات على البنى التحتية :

تستمر جهود الحكومة في تعزيز البنية التحتية اللازمة لتطوير الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية المختلفة ، وكذا تعزيز البيئة الجاذبة للاستثمار ، وقد تضمن مشروع الموازنة العامة للدولة ومشروع موازنة الوحدات الاقتصادية خلال العام القادم تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية التي تحقق ذلك ، وخاصة مشاريع الطرق ، والمياه ، والكهرباء . وتقدر الاعتمادات المدرجة في مشاريع الموازنات العامة المختلفة لعام ٢٠٠٩م لمشاريع البنى التحتية على النحو التالي :-

مليون ريال

١٧٠, ٧١٠

- قطاع الطرق

٢١٦, ٧٦٠

- قطاع الكهرباء

٧٥, ٧٤٦

- قطاع المياه والصرف الصحي

برامج شبكة الأمان الاجتماعي :

إن مشروع الموازنات العامة للعام المالى ٢٠٠٩م يتسم بالتركيز على النفقات الاجتماعية ، والتي تستهدف تخفيف مستويات الفقر، فبالإضافة الى نفقات خدمات التعليم والصحة ، وتكاليف برامج

الدعم المختلفة والتي أهمها نفقات دعم المشتقات النفطية ، تقوم الحكومة بتنفيذ برنامج فاعل في إطار شبكة الأمان الاجتماعي والتي تتركز في تقديم الدعم النقدي للمستهدفين في إطار برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية ، وكذا تخصيص التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المختلفة في إطار الصندوق الاجتماعي للتنمية ، ومشروع الأشغال العامة سواء من خلال التمويل الذاتي ، أو القروض والمساعدات الخارجية . وتقدر الاعتمادات المرصودة لهذه البرامج في مشاريع موازنات عام ٢٠٠٩م على النحو التالي :-

مليون ريال

٤٣,٠٦٤	- صندوق الرعاية الاجتماعية
٢٥,٣٩٢	- الصندوق الاجتماعي للتنمية
١٤,٠٠٦	- برنامج الأشغال العامة

الأخ/ رئيس المجلس

الأخوة والأخوات الأعضاء

وفيما يلي يسرني أن اعرض عليكم الملامح الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٩م ، وعلى النحو التالي :-

أولاً: جانب الموارد العامة :

قُدرت الموارد العامة للعام المالي ٢٠٠٩م بمبلغ (١,٥٣٧,١٦٨) مليون ريال وتفاصيلها ما يلي :-
 الموارد الذاتية وتقدر بمبلغ (١,٣٦٦,٨٠٤) مليون ريال، وأهم الموارد تتلخص في :-

مليون ريال

٨٣٤,٨٣٥

٣٣٦,٦٩٩

٥٠,٦٨٠

٧٠,١٨٦

٧٤,٤٠٤

- إيرادات النفط والغاز

- إيرادات الضرائب

- إيرادات الجمارك

- حصة الحكومة من فائض الأرباح

- إيرادات أخرى

التغير في النقدية والودائع المحلية ويقدر بمبلغ (٨,٩٤٠) مليون ريال.

المنح والقروض وتقدر بمبلغ (١٦١,٤٢٤) مليون ريال .

ثانياً: جانب الاستخدامات العامة:

بلغ إجمالي الاستخدامات العامة المقدرة في مشروع الموازنة

العامة للدولة للعام القادم مبلغ (١,٩٦٣,٩٩٥) مليون ريال موزعة

على بنود الإنفاق التالية :-

النفقات الجارية :

قُدرت النفقات الجارية في المشروع بحوالي مبلغ (١,٤٣٤,٨٩٥)

مليون ريال بزيادة مقدارها (١٤٧,٣٠٦) مليون ريال وبنسبة زيادة

(٤,١١٪) عن ربط عام ٢٠٠٨م . وأهم أوجه صرف النفقات

الجارية:

مليون ريال

٥٦٧,٨٠١

٣١٤,٠٨٣

٥٢٣,٨٠٧

- أجور وتعويضات العاملين

- نفقات السلع والخدمات

- الإعانات والمنح الاجتماعية

النفقات الرأسمالية :

قُدرت النفقات الرأسمالية والاستثمارية في المشروع بحوالي مبلغ (١٠٠, ٥٢٩) مليون ريال .

ثالثاً: العجز في الموازنة العامة :

في ضوء التقديرات لكل من الموارد والاستخدامات ، ومع تحقق التوقعات المرتبطة بأسعار النفط الخام وتنفيذ الإصلاحات التي تستهدف تحريك الموارد وتخفيف الاعتماد على الإيرادات النفطية ، يتوقع أن يسفر تنفيذ الموازنة عن عجز نقدي كلي يبلغ (٤٧٨, ٤٩٠) مليون ريال وعن عجز نقدي صافي يبلغ (٤٢٦, ٨٢٧) مليون ريال وبنسبة (٢٦, ٨٪) و (٣٧, ٧٪) على التوالي من ناتج محلي إجمالي بمقدار (١٨١, ٧٩٣, ٥) مليون ريال . وتكمن الأسباب الرئيسية في اقتراب العجز من الحدود العليا لمستويات العجز الآمنة والممكن تمويلها من مصادر غير تضخمية إلى حرصنا في الحكومة على تأمين المخصصات اللازمة لتمويل النفقات الحتمية في الجانب الجاري ، وتمويل المشاريع الرأسمالية المعززة للنمو الاقتصادي ، ومتطلبات ترسيخ الأمن القومي .

وقد تضمنت مجلدات الموازنات المرفقة تفاصيل كاملة عن مشاريع الموازنات العامة المختلفة لعام ٢٠٠٩ م .

الأخ/ رئيس المجلس
الأخوة والأخوات الأعضاء

لا يسعني في الختام إلا أن أؤكد على أهمية التنسيق والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في تحقيق أهداف وبرامج الحكومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتعاون الذي ننشده سيعمل على تعزيز دور الرقابة الشعبية من خلال مجلسكم الموقر ، وسيؤدي إلى تحقيق أهداف شعبنا في رفع مستوى معيشة أبنائه وتحقيق النمو المستدام المعتمد على الذات ، من خلال توجيه كامل إمكانيات الدولة وطاقاتها لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة في كافة المجالات .

ومن جانبنا في الحكومة ، نود أن نؤكد لمجلسكم الموقر بأننا سنعطي آراءكم وتوصيات مجلسكم جل الإهتمام .
ونسأل الله إن يوفقنا ويكمل جهودنا جميعاً لما فيه رفعة الوطن في ظل قيادة فخامة الأخ / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

قال تعالى :

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾
صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نعمان طاهر الصهبي
وزير المالية



البيانات المالية
لمشاريع الموازنات العامة

ملخص

جداول مشاريع الموازنات العامة
للسنة المالية ٢٠٠٩م

خلاصة تقديرات العجز النقدي للسنة المالية ٢٠٠٩م

الأرقام بملايين الريالات

م	البيان	موازنة ٢٠٠٨م	تقديرات السنة المالية ٢٠٠٩م
١	جملة الموارد العامة	١,٥٢٤,٥٠٣	١,٥٣٧,١٦٨
٢	جملة الموارد العامة بدون الإقتراض	١,٤٠٠,٣٦٦	١,٤٥٤,٨٣٨
٣	جملة الإستخدامات العامة	١,٨٢٩,٥٨٥	١,٩٦٣,٩٩٥
٤	جملة الإستخدامات العامة بدون سداد القروض	١,٧٩٩,٧١٤	١,٩٣٣,٣٢٨
٥	العجز النقدي الكلي	٣٩٩,٣٤٨	٤٧٨,٤٩٠
٦	صافي التمويل الخارجي	٩٤,٢٦٦	١٥,٦٦٣
٧	العجز النقدي الصافي	٣٠٥,٠٨٢	٤٢٦,٨٢٧
٨	الناتج المحلي الإجمالي	٤,٩٦٦,٠٠٠	٥,٧٩٣,١٨١
٩	نسبة العجز النقدي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	-٨,٠٤%	-٨,٢٦%
١٠	نسبة العجز النقدي الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي	-٦,١٤%	-٧,٣٧%

خلاصة تقديرات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩

أ. موازنة التشغيل

الرمز	الوصف	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	الرمز	الوصف
١٠٠	البنك الأول: (١) اجور وهوجات الموظفين	٤٩٤,٥٥٢,٨٣٨	٤٩٩,٧٧١,٣١٧	٥١٧,٨٠٠,٨٤٥	٣٥٥,٦٤٠,١٦٥	٣٣٠,١٣٣,٥٣٦	٣١٥,٤١٤,٦٨٠	١٠١	البنك الأول: (١) الإيرادات الضريبية
١٠١	البنك الثاني: (٢) مبالغ على البيع والطبقات والممتلكات	٢٩٩,٤٢٣,٦٥٧	٢٩٤,٤٦٨,٨٦٨	٣١٤,٠٨٢,٨٧٠	٧٩,٠٩٣,٧٢٣	٦٤,٤٤٢,٦٢٢	١٤,٧٢٦,٧٨٨	١٠٢	البنك الثاني: (٢) إيرادات دخل الملكية ورسومات السلع والطبقات والتحويلات للبرصة
١٠٢	البنك الثالث: (٣) الإعانات والبيع والادخار الإجمالية	٥٣٣,٥٣٩,٢٣١	٤٦٥,٨٦٣,٧١٥	٥٢٣,٨٠٦,٩٩٥	٩٧١,٠٢٠,٨٤٠	٩٧٨,٩٧١,١٦٣	١,٠٠٩,٨٥٠,٣١٢	١٠٣	البنك الثالث: (٣) إيرادات دخل الملكية ورسومات السلع والطبقات والتحويلات للبرصة
١٠٣	الإستثمارات الغير مرمية	٢٤,٩٤٦,٤٢٩	٢٧,٥١٢,٤٨٥	٢٩,٢٠٣,٧٦٤				١٠٤	الإجمالي
١٠٤	الضيق	١,٣٥٢,٤٦٢,١٥٥	١,٧٨٧,٥٨٦,٣٨٥	١,٤٤٤,٨٩٤,٤٧٤	١,٤٤٥,٧٥٤,٧٢٨	١,٣٩٣,٥٩٧,٨٠١	١,٤٢٨,٦٤٥,٠٩١	١٠٥	الضيق
١٠٥	الفاصل وصحة التشغيل	٧٨,١٨٢,٩٣٦	١,٠٦٠,٠٨٤,١٦٦	١,٠٨٦,٠١٣,٥٥٤				١٠٦	صفر وصحة التشغيل
١٠٦	الإجمالي	١,٤٢٨,٦٤٥,٠٩١	١,٣٩٣,٥٩٧,٨٠١	١,٤٤٥,٧٥٤,٧٢٨	١,٤٤٥,٧٥٤,٧٢٨	١,٣٩٣,٥٩٧,٨٠١	١,٤٢٨,٦٤٥,٠٩١	١٠٧	الإجمالي
ب: المعاملات في الأصول غير المالية									
١٠٨	صفر وصحة التشغيل				١,٠٨٦,٠١٣,٥٥٤	١,٠٦٠,٠٨٤,١٦٦	٧٨,١٨٢,٩٣٦	١٠٨	الفاصل وصحة التشغيل
١٠٩	البنك الرابع: (٤) اكتساب الأصول غير المالية	٣٠٩,٩٧٥,٩٧٦	٤٤٣,٥٢٩,٣٣٧	٤٠٨,٨٧٧,٤٢٧	١٤٣,٣٥٩	٤٤٩,٨٥١	٣٧١,٧٠٨	١٠٩	البنك الرابع: (٤) الصرف في الأصول غير المالية
١١٠	البنك الخامس: (٥) اكتساب الأصول المالية وتسيديتها (بدون تسيديتها المضمون)	٧١,٢٩١,٩٥٦	٦٨,٥٩٥,٤٥٨	٨٩,٦٣١,٣٤٤	١١٠,٠٣٦,١١٣	١٠٦,٤٥٨,٢٢٧	٧٨,٨٣٣,٥٥١	١١٠	البنك الخامس: (٥) الصرف في الأصول المالية وتسيديتها المضمون (بدون تحمل المضمون)
١١١	الجميع	٣٨١,٢٦٧,٩٣٢	٥١٢,١٢٤,٧٩٥	٤٩٨,٥٠٨,٧٧١	١١٠,٠٣٦,١١٣	١٠٦,٤٥٨,٢٢٧	٧٨,٨٣٣,٥٥١	١١١	الجميع
١١٢	الفاصل قبل التمويل				٤٨٧,٤٣٠,١٥٨	٤٠٥,٦٦٦,٥٧٨	٣٠٤,٤٣٤,٨٨١	١١٢	الفاصل قبل التمويل
١١٣	الإجمالي	٣٨١,٢٦٧,٩٣٢	٥١٢,١٢٤,٧٩٥	٤٩٨,٥٠٨,٧٧١	٤٩٨,٤٣٣,٧٧١	٥١٢,١٢٤,٧٩٥	٣٨١,٢٦٧,٩٣٢	١١٣	الإجمالي
ج: المعاملات في الأصول المالية والمضمون (التحويل)									
١١٤	الفاصل النقدي	٣٠٤,٤٣٤,٨٨١	٤٠٥,٦٦٦,٥٧٨	٤٨٧,٤٣٠,١٥٨				١١٤	الفاصل النقدي
١١٥	البنك السادس: (٦) اكتساب الأصول المالية وتسيديتها المضمون (بدون اكتساب الأصول المالية)	١٦,٢٧٠,٠٢٨٠	٢٩,٨٧١,١٩٦	٣٠,٦٦٧,٢٢٣	٨٢,٣٣٩,٩٠٩	١٢٤,١٣٧,٠٣٧	٣١,٢٠٥,١٨٠	١١٥	البنك السادس: (٦) الصرف في الأصول المالية وتسيديتها المضمون (بدون الصرف في الأصول المالية)
١١٦	البنك السابع: (٧) إصدار الأوراق المالية ائتمانية على خلاف الأسهم							١١٦	البنك السابع: (٧) إصدار أوراق مالية ائتمانية على خلاف الأسهم
١١٧	البنك الثامن: (٨) إصدار الأوراق المالية ائتمانية على خلاف الأسهم	١٦,٢٧٠,٠٢٨٠	٢٩,٨٧١,١٩٦	٣٠,٦٦٧,٢٢٣	٨٢,٣٣٩,٩٠٩	١٢٤,١٣٧,٠٣٧	٣١,٢٠٥,١٨٠	١١٧	البنك الثامن: (٨) إصدار أوراق مالية ائتمانية على خلاف الأسهم
١١٨	البنك التاسع: (٩) إصدار الأوراق المالية ائتمانية على خلاف الأسهم	٣٢٠,٧٠٥,١٦١	٤٣٥,٥٣٧,٧٢٤	٥١٨,٠٩٧,٣٨١	٨٢,٣٣٩,٩٠٩	١٢٤,١٣٧,٠٣٧	٣١,٢٠٥,١٨٠	١١٨	البنك التاسع: (٩) إصدار الأوراق المالية ائتمانية على خلاف الأسهم
١١٩	البنك العاشر: (١٠) الفعلي والودائع (-)	٦٠,٤٠٤,٨٤٧			٨,٩٤٠,٣١٦	٦,٣١٨,٣٤٤		١١٩	البنك العاشر: (١٠) الفعلي والودائع (+)
١٢٠	الفاصل الصافي				٤٣٦,٨٢٧,١٥٦	٣٠٥,٠٨٢,٤٤٣	٧٨,٤٩٩,٩٨١	١٢٠	الفاصل الصافي
١٢١	الإجمالي الإسهامات العامة	١,٧٥٦,١٠٥,٢١٤	١,٨٢٩,٥٥٥,٣٧٦	١,٩٦٣,٩٥٥,٤٦٨	١,٩٦٣,٩٥٥,٤٦٨	١,٨٢٩,٥٥٥,٣٧٦	١,٧٥٠,٠٠٠,٠٣٧	١٢١	الإجمالي السوراء العامة

**تقديرات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩م
الموارد العامة على مستوى الأبواب
المنبع بالألف الريالات**

التغير	التغير	تقديرات الموازنة ٢٠٠٩م		ربط الموازنة ٢٠٠٨م		البيان
		نسبة كل باب إلى إجمالي التقديرات	التقديرات	نسبة كل باب إلى إجمالي الربط	الربط	
نسبة الزيادة أو النقص	الزيادة أو النقص (ب(أو-))					
%٠,٨٣	١٢,٦٦٥,٢٧٩	%١٠٠,٠٠	١,٥٣٧,١٦٨,٣١٢	%١٠٠,٠٠	١,٥٢٤,٥٠٣,٠٣٣	الإجمالي العام للموارد
%١٩,٨٤	٦٥,٥٠٦,٦٣٩	%٢٥,٧٤	٣٩٥,٦٤٠,١٦٥	%٢١,٦٦	٣٣٠,١٣٣,٥٢٦	الباب الأول(١): الإيرادات الضريبية
%٢٢,٦٤	١٤,٦١٠,١٠٦	%٥,١٥	٧٩,٠٩٣,٧٢٣	%٤,٢٣	٦٤,٤٩٢,٦٦٢	الباب الثاني(٢): المنح
%٢,٨٠	٢٧,٩٥٠,٧٧٣	%٦٣,١٧	٩٧١,٠٢٠,٨٤٠	%٦٥,٥٣	٩٩٨,٩٧١,٦١٣	الباب الثالث(٣): إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات المتنوعة
%٦٨,١٣	٣٠,٦٤,٩٢	%٠,٠١	١٤٢,٣٥٩	%٠,٠٣	٤٤٩,٨٥١	الباب الرابع(٤): التصرف في الأصول غير المالية
%٣٠,٠٤	٣٩,١٨٥,١٥٦	%٥,٩٤	٩١,٢٧٠,٢٢٥	%٨,٥٦	١٣٠,٤٥٥,٣٨١	الباب الخامس(٥): التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم
%٤١,٥٠	٢,٦٢١,٩٧٢	%٠,٥٨	٨,٩٤٠,٣١٦	%٠,٤١	٦,٣١٨,٣٤٤	متحصلات الإقراض المحلي والتصرف في الأصول المالية المحلية
%٣٣,٦٨	٤١,٨٠٧,١٢٨	%٥,٣٦	٨٢,٣٢٩,٩٠٩	%٨,١٤	١٢٤,١٣٧,٠٣٧	الإقراض الخارجي وإصدار أوراق مالية خارجية بخلاف الأسهم

تقديرات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩م

الاستخدامات العامة على مستوى الأرصاف

المبالغ بالآلاف الريالات

التغير	نسبة الزيادة أو النقص	الزيادة أو النقص (+) أو (-)	تقديرات الموازنة ٢٠٠٩م		تقديرات الموازنة ٢٠٠٨م		البيان
			نسبة كل باب إلى إجمالي التقديرات	التقديرات	نسبة كل باب إلى إجمالي الاعتمادات	الاعتماد	
%٧,٣٥		١٣٤,٤١٠,٠٩٢	%١٠٠,٠٠	١,٩٩٢٣,٩٩٥,٤٦٨	%١٠٠,٠٠	١,٨٢٩,٥٨٥,٣٧٦	الإجمالي العام للإستخدامات
%١٣,٦١		٦٨,٠٢٩,٥٢٨	%٢٨,٩١	٥٦٧,٨٠٠,٨٤٥	%٢٧,٣٢	٤٩٩,٧٧١,٣١٧	الباب الأول(١):جسور وتوقيعات العاملين
%٦,٦٦		١٩,٦١٤,٠٠٢	%١٥,٩٩	٣١٤,٠٨٢,٨٧٠	%١٦,٠٩	٢٩٤,٤٦٨,٨٦٨	الباب الثاني (٢): نفقات على السلع والخدمات والممتلكات
%١٢,٤٤		٥٧,٩٧٠,٢٨٠	%٢٦,٦٧	٥٢٣,٨٠٦,٩٩٥	%٢٥,٤٦	٤٦٥,٨٣٦,٧١٥	الباب الثالث(٣): الإعانات والنفقات الاجتماعية
%٦,١٥		١,٦٩١,٢٧٩	%١,٤٩	٢٩,٢٠٣,٧٦٤	%١,٥٠	٢٧,٥١٢,٤٨٥	نفقات غير مبررة
%٧,٨٣(-)		(-)٣٤٧٣١٩١٠	%٢٠,٨١	٤٠٨,٧٩٧,٤٢٧	%٢٤,٢٤	٤٤٣,٥٢٩,٣٣٧	الباب الرابع(٤): إكتساب الأصول غير المالية
%٢٢,١٨		٢١,٨٣٦,٩١٣	%٦,١٣	١٢٠,٣٠٣,٥٦٧	%٥,٣٨	٩٨,٤٦٦,٦٥٤	الباب الخامس(٥): إكتساب الأصول المالية وتسيديات الخصوم
%٣١,٤٩		٢١,١٥٨,٧٥٢	%٤,٥٠	٨٨,٣٤٨,٩٠٩	%٣,٦٧	٦٧,٤١٩,٠١٥٧	الإقراض المحلي وإكتساب أصول مالية محلية
%٨,٣٩(-)		(-)١١٧٨٦٦	%٠,٠٧	١,٢٨٧,٤٣٥	%٠,٠٨	١,٤٠٥,٣٠١	الإقراض الخارجي وإكتساب أصول مالية خارجية
%٢,٦٦		٧٩٦,٠٢٧	%١,٥٦	٣٠,٦٦٧,٢٢٣	%١,٦٣	٢٩,٨٧١,١٩٦	سداد القروض الخارجية وإطفاء الأوراق المالية الخارجية بخلاف الأسهم

نسبة التغير	31.16%	58.72%	24.84%	12.82%
مقدار التغير	58,279,938	8,050,545	85,030	6,607,549
ربط ٢٠٠٨ م	187,058,088	13,709,876	342,294	51,555,991
تقديرات 2009 م	245,338,026	21,760,421	427,324	58,163,540
رئمة	4,080,770	437,804		2,140,801
الصالح	6,174,991	526,329	25,300	1,315,509
عمران	9,880,351	616,606	2,723	1,826,190
الجوف	3,560,034	314,067	4,975	889,820
مأرب	4,716,103	785,334	7,908	1,057,978
المحويت	6,677,317	461,101	1,450	1,384,401
البيضاء	5,933,047	679,550	5,092	2,861,021
صعدة	5,772,337	533,144	7,404	1,600,306
المهرة	2,218,720	367,923	10,292	1,166,510
شبه	8,516,718	616,018	29,811	1,180,915
دمار	14,762,735	1,015,995	6,392	2,649,390
حجة	13,061,213	899,361	2,140	6,308,455
أبين	11,512,597	663,799	19,815	1,182,470
إب	21,773,451	1,399,704	4,856	3,064,811
لحج	14,255,037	839,435	28,354	1,514,417
الحديدة	18,509,984	1,659,463	4,282	3,824,002
حزمون سينون	6,972,226	959,479	40,190	821,209
حزمون المكلاء	11,621,462	1,808,401	45,816	1,316,967
تعز	32,066,153	1,783,003	21,470	4,047,926
عدن	15,425,002	2,241,366	137,974	3,811,636
صنعا	11,399,563	862,518	11,003	1,998,806
أمانة العاصمة	16,448,215	2,290,021	10,077	12,200,000
البيان	أجرر وتعميرضات العالين	نققات على السلع والخدمات والممتلكات	الإعقات والنح والمطاع الاجتماعية	إكتساب الأصول غير المالية
النوع				
البند				
الفصل				
الباب	١	٢	٣	٤

المبالغ بالاف الريالات

تقديرات الموازنة العامة للسلطة المحلية للسنة المالية ٢٠٠٩ م
 الجدول التجميعي للاستخدامات العامة للسلطة المحلية على مستوى المحافظات حسب التوزيع الاقتصادي (على مستوى الباب)

تقديرات الموازنة العامة للسلطة المحلية للسنة المالية ٢٠٠٩ م

الجدول التجميعي للموارد العامة للسلطة المحلية على مستوى المحافظات حسب التوزيع الاقتصادي (على مستوى الباب)

الصالح بالآلاف الريالات

نسبة التغير	16.99%	29.13%	25.02%	69.88(-)%
مقدار التغير	1,041,593	68,632,766	1,033,223	306492(-)
ربط ٢٠٠٨ م	6,130,924	235,648,601	4,129,769	438,611
تقديرات 2009 م	7,172,517	304,281,367	5,162,992	132,119
رمة	32,200	5,692,750	41,796	
الصالح	120,733	7,728,026	117,553	
عمران	201,884	11,745,584	142,367	
الجوف	12,885	4,747,003	9,008	
مارب	58,767	6,348,339	72,446	
المحويت	76,997	8,163,812	58,112	
البيضاء	198,027	7,748,399	161,121	549
صعدة	222,963	7,604,291	85,937	
المهرة	29,588	3,318,702	54,136	
شبو	25,734	10,047,277	45,451	
ذمار	252,998	17,447,929	209,669	
حجة	355,597	16,007,066	139,672	
أبين	64,337	13,225,615	84,781	3,948
إب	403,673	25,461,165	377,984	
لحج	105,107	16,237,748	120,330	725
الحديدة	528,083	23,232,701	236,947	
حزمون سينون	115,148	8,605,490	72,466	
حزمون المكلاء	185,772	14,364,889	240,935	1,050
نعر	514,214	36,881,093	523,245	
عدن	581,713	19,848,653	1,076,265	109,347
صعاء	315,379	13,744,420	212,091	
أمانة العاصمة	2,770,718	26,080,415	1,080,680	16,500
البيان	الإيرادات الضريبية	المنح	إيرادات دخل الملكية وبيعات السلع والخدمات والتحويلات المترتبة	التصرف في الأصول غير المالية
النوع				
البند				
الفصل				
الباب	١	٢	٣	٤

تقديرات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩ م
 الجدول التجميعي للنفقات العامة حسب التصنيف المزدوج (الاقتصادي والوظيفي) على مستوى الأبراب والأقسام
 للسلطين المركزية والمحلية

المستوى	مجموعة	رقم	و	البيان	تقديرات السنة المالية ٢٠٠٩ م	وتعويضات العاملين وأجور	الباب الثاني: نفقات	الباب الثالث: المنح والمنافع الاجتماعية والمنافع المالية	الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية	الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسيديات الخصوم	استخدامات غير الميومية
				الإجمالي العام للنفقات	1,933,328,245	567,800,845	314,082,870	408,797,427	89,636,344	29,203,764	29,203,764
				الخدمات العمومية العامة	259,818,114	44,433,119	145,308,464	38,013,312	1,094,758	9,410,821	9,410,821
				الدفاع	243,927,429	172,116,043	54,933,037	16,142,709	0	0	0
				النظام العام وشئون السلامة العامة	125,952,985	73,998,290	22,279,900	9,023,804	0	19,414,002	19,414,002
				الشئون الاقتصادية	305,907,695	14,813,184	41,898,758	175,301,291	55,172,401	0	0
				حمالية البيئة	23,861,178	475,115	169,139	7,194,259	14,125,500	0	0

تقريرات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩ م
الجدول التجميعي للنفقات العامة حسب التصنيف المزدوج (الاقتصادي والوظيفي) على مستوى الأبواب والأقسام
للسلطين المركزية والمحلية

النفقات غير المبرورة	الباب الخامس: إكتساب الأصول المالية وتسيديات الخصوم	الباب الرابع: إكتساب الأصول غير المالية	الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات	الباب الأول: أجور وتعيضات العاملين	تقريرات السنة المالية ٢٠٠٩ م	البيان	٢٠٠٩ م	٢٠٠٨ م	٢٠٠٧ م	٢٠٠٦ م
0	14,350,700	16,671,388	1,625,021	839,605	904,445	34,391,159	الإسكان ومراقب المجتمع				
0	881,123	49,040,930	9,041,230	20,286,534	32,651,564	111,901,381	الصحة				
0	4,011,862	18,274,557	10,649,043	3,431,749	3,860,737	40,227,948	الترفيه والثقافة والدين				
378,941	0	78,357,344	17,236,474	22,715,410	223,386,914	342,075,083	التعليم				
0	0	777,833	441,105,732	2,220,274	1,161,434	445,265,273	العملية الاجتماعية				

**البيانات الإجمالية للوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة
التي تتبع النظام الحاسبي الحكومي
للسنة المالية ٢٠٠٩ م**

المبالغ بالآلاف الريال

جدول إجمالي الموارد والاستخدامات

تقديرات السنة المالية ٢٠٠٩ م	إ اعتمادات السنة المالية ٢٠٠٨ م	البيان	تقديرات السنة المالية ٢٠٠٩ م	ربط السنة المالية ٢٠٠٨ م	البيان
الإستخدامات العامة					
٣٢,١٤٨,٤٠٨	٢٧,٢١١,٧٥٤	الإجمالي العام للإستخدامات	٣٢,١٤٨,٤٠٨	٢٧,٢١١,٧٥٤	الإجمالي العام للموارد
٢,٤١٠,٢٠٥	١,٢٩٤,٢٤٥	الباب الأول: أجور وتعويضات العاملين	٠	٠	الباب الأول: الإيرادات الضريبية
١,٥٢٥,٥٩٥	١,٣٣٨,٤٠٦	الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	٢٤,٨١٢,٤٢١	١٦,٤٤٢,٢٢٥	الباب الثاني: المنح
٢,٢١٠,٣٩٩	٢,٦٥٥,٠٠٢	الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الإجتماعية	٣,٤٩٧,٤٩٦	٣,٧٤٨,٧٤١	الباب الثالث: إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والتنويع
٢٥,٢٧٦,٢٣٩	٢١,٢٤١,٠٥٣	الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية	٠	٢٥٢,٢٥٠	الباب الرابع: التصرف في الأصول غير المالية
٢٨٥,٩٧٠	٢٨٢,٢٤٨	الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم	٣,٨٣٤,٤٩١	٧,١٤٧,١٣٨	الباب الخامس: التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم

البيانات الإجمالية للوحدات المستقلة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي للسنة المالية ٢٠٠٩م

المبالغ بالالف الريالات

م	البيانات	ربط ٢٠٠٨م	مشروع ٢٠٠٩م	التغير	
				النسبة ١٠٠٪	مبلغ
١	وزارة الاوقاف والارشاد (قطاع الاوقاف)	٢,٧٣٣,٠٥٩	٢,٨٨٨,٧٩٧	٥,٧٪	١٥٥,٧٣٨
٢	الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية	٦٦٠,٠٠٠	٧١٨,٣٤٠	٨,٨٪	٥٨,٣٤٠
٣	الصندوق الاجتماعي للتنمية	٢١,٠٥٧,٨٠٧	٢٥,٣٩٢,٠٨٥	٢٠,٦٪	٤,٣٣٤,٢٧٨
٤	صندوق الخدمة المدنية	٣,٠٧٤,٠٢٠	٣,٠٣٩,٧٦٨	١,١-٪	٣٤,٢٥٢-
٥	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة عدن	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٠,٠٪	٠
٦	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة لحج	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٠,٠٪	٠
٧	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة أبين	٣,٠٥٠	٣,٠٥٠	٠,٠٪	٠
٨	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة المهرة	١٣,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٠,٠٪	٠
٩	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة تصعه	٠	٢٢,٥٥٠	٠,٠٪	٢٢,٥٥٠
١٠	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة الجوف	٥,٧٤٧	٥,٧٤٧	٠,٠٪	٠
١١	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة عمران	١٠,٥٤١	١٠,٥٤١	٠,٠٪	٠
١٢	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة الضالع	٤,٥٣٠	٤,٥٣٠	٠,٠٪	٠
	الإجمالي العام	٢٧,٦١١,٧٥٤	٣٢,١٤٨,٤٠٨	١٦,٤٪	٤,٥٣٦,٦٥٤

البيانات الإجمالية للوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الموحد للسنة المالية ٢٠٠٩م

المبالغ بالآلاف الريالات

م	البيانات	ربط ٢٠٠٨م	مشروع ٢٠٠٩م	التغيير	
				النسبة ١٠٠٪	مبلغ
١	الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات	١٤١,٩٧٨,٧٧١	١٦٧,١١٤,٦٥٤	٢٥,١٣٥,٨٨٣	١٧,٧٪
٢	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	٢١,٦٠٤,١٣٢	٢٧,٣٧٠,٦٨٧	٥,٧٦٦,٥٥٥	٢٦,٧٪
٣	الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة	٦٣٩,٨٤٥	٨٦٠,٣٨٦	٢٢٠,٥٤١	٣٤,٥٪
٤	صندوق الرعاية الاجتماعية	٢٢,٨٤٨,٠١٨	٤٣,٠٦٣,٩٩٦	٢٠,٢١٥,٩٧٨	٨٨,٥٪
٥	صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي	٨,٩١١,٩١٣	١٠,٠٥٥,٠٨١	١,١٤٣,١٦٨	١٢,٨٪
٦	صندوق صيانة الطرق والجسور	١٤,٧٩٠,٨٦١	١٤,٧٥٨,٩٤٣	٣١,٩١٨-	٠,٢-
٧	صندوق النشئ والشباب والرياضة	٣,٦١٦,٦٤٦	٣,٦١٨,١٤٦	١,٥٠٠	٠,٠٤٪
٨	صندوق التقاعد العسكري	٣٢,٨٦٣,٥٢٨	٣٨,١٦٣,٢٩٠	٥,٢٩٩,٧٦٢	١٦,١٪
٩	صندوق تقاعد الداخلية والأمن	١٩,٩٥٥,٧٠٨	٢٤,٨٣٣,٨٤١	٤,٨٧٨,١٣٣	٢٤,٤٪
١٠	صندوق التدريب المهني والتقني وتطوير المهارات	١,٤٧٧,١٩١	١,٤١٢,١٣٢	٦٥,٠٥٩-	٤,٤-
١١	صندوق الترويج السياحي	٦٦١,٠٠٣	٧٢٨,٧٤٠	٦٧,٧٣٧	١٠,٢٪
١٢	صندوق رعاية وتأهيل المعاقين	٤,٠٢١,١٠٩	٤,٤٥٥,٢٧٩	٤٣٤,١٧٠	١٠,٨٪
١٣	صندوق التراث والتنمية الثقافية	٥١٢,٥٦٤	٥١٧,٥٦٤	٥,٠٠٠	١,٠٪
١٤	صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة	١,٣٤٤,٥٢٧	١,٤٦٣,٢٥٧	١١٨,٧٣٠	٨,٨٪
١٥	صندوق النظافة والتحسين بأمانة العاصمة	٢,٧٨٣,٩٢٠	٢,٧٥٤,١٣٠	٢٩,٧٩٠-	١,١-
١٦	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة صنعاء	١٤٠,٢٤٠	١٤٧,٣١٠	٧,٠٧٠	٥,٠٪
١٧	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة عدن	١,٥٣٣,٤٥٣	١,٦٣١,٧٥١	٩٨,٢٩٨	٦,٤٪
١٨	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة تعز	٧٨٧,٣٨٠	٩٣٤,٧٧٤	١٤٧,٣٩٤	١٨,٧٪
١٩	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة حضرموت (المكلا)	٤٤٥,٠٠٠	٤٩٧,٨٥٠	٥٢,٨٥٠	١١,٩٪
٢٠	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة حضرموت (سيئون)	١٧١,٤١٤	٢٠١,٩١٤	٣٠,٥٠٠	١٧,٨٪
٢١	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة الحديدة	٨٠٣,٤١٥	٩٠١,٨٢٤	٩٨,٤٠٩	١٢,٢٪
٢٢	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة لحج	١٢٤,٩٣٠	١٣٨,٢١٥	١٣,٢٨٥	١٠,٦٪
٢٣	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة إب	٤٠٥,٨٦٣	٤٤٩,٥٤٢	٤٣,٦٧٩	١٠,٨٪
٢٤	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة أبين	١٣٦,٠٠٠	١٤٨,٥٠٠	١٢,٥٠٠	٩,٢٪
٢٥	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة حجة	١٨٢,٠٠٠	٢٦٠,٥٠٢	٧٨,٥٠٢	٤٣,١٪
٢٦	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة ذمار	١٥٦,٠٦٠	٢١١,٥٦٧	٥٥,٥٠٧	٣٥,٦٪
٢٧	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة شبوة	١١٤,١٢٥	١١٨,٦٥٩	٤,٥٣٤	٤,٠٪
٢٨	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة المهرة	١٠٠,٩٦٠	٧٣,٨٤٣	٢٧,١١٧-	٢٦,٩-
٢٩	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة صعده	٨٥,٣٢٤	٩٣,٢٦٢	٧,٩٣٨	٩,٣٪
٣٠	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة البيضاء	١١١,٣٤٩	١٢٣,٠٨٥	١١,٧٣٦	١٠,٥٪
٣١	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة المحويت	٣٨,٩١٠	٣٨,٩١٧	٧	٠,٠٢٪
٣٢	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة مأرب	٩٦,٨٥٦	١٠١,٦٧٧	٤,٨٢١	٥,٠٪
٣٣	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة الجوف	١٠,٢٦٢	١٠,٢٦٢	٠	٠,٠٪
٣٤	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة عمران	١١٦,٩٦٠	١٣٢,٠٠٠	١٥,٠٤٠	١٢,٩٪
٣٥	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة الضالع	١١٣,٧٥٥	١٢٧,٠٥٨	١٣,٣٠٣	١١,٧٪
	الإجمالي العام	٢٨٣,٦٨٣,٩٩٢	٣٤٧,٥١٢,٦٣٨	٦٣,٨٢٨,٦٤٦	٢٢,٥٪

الإطار العام لمشروع موازنات الوحدات الاقتصادية

البيان	القطاع الإنتاجي			
	ربط عام ٢٠٠٨	نسبة الزيادة %	مشروع عام ٢٠٠٩	الزيادة
الإستخدامات الجارية				
الباب الأول : المرتبات والأجور	٥١٦.٥٦٢٨	١٧%	٦٠.٤٢٩١٣٠	٨٨٢٣٥.٠٢
الباب الثاني : المستلزمات المباشرة للإنتاج	١٦٤.٤٩٣٧.٢٤	٨٢%	٢٩٩٢٩٧١٦٩٨	١٣٤٨٠.٣٤٦٧٤
الباب الثالث : المصروفات التحويلية والمخصصة	١١٣.٥٠٣٣٩	١%	١١٤١٦٦٦٢٣	١١١٦٢٨٤
جملة الإستخدامات الجارية	١٨٠.٩٥٩٢٩٩١	٧٥%	٣١٦٧٥٦٧٤٥١	١٣٥٧٩٧٤٤٦٠
فائض النشاط الجاري	١٠٣.٧٢١٨٣	٤%	١.٧٢٩٢٨٧٤	٤٢٢.٦٩١
إجمالي عام الإستخدامات الجارية	١٩١٢٦٦٥١٧٤	٧١%	٣٢٧٤٨٦.٣٢٥	١٣٦٢١٩٥١٥١
الموارد الجارية				
الباب الأول : إيرادات النشاط الجاري	١٥١٢٨١٣٩٦٧	٦٢%	٢٤٤٥٦٥.٢٤٤	٩٣٢٨٣٦٢٧٧
الباب الثاني : الإيرادات المتنوعة	٣٢٧٦٩٥.١٨	١٢٧%	٧٤٢٤.١٥٣٧	٤١٤٧.٦٥١٩
الباب الثالث : إيرادات أوراق مالية	١٢٨٣١.٠٠	٢٥%	١٦.٧٧٩٥٩	٣٢٤٦٩٥٩
الباب الرابع : إيرادات جارية تحويلية	٥٦٧.١٦٤٨	١٩%	٦٧٤١٦٥٣٨	١.٧١٤٨٩٠
جملة الموارد الجارية	١٩١.٠٠٤١٦٣٣	٧١%	٣٢٧١٥٤٦٢٧٨	١٣٦١٥.٤٦٤٥
عجز النشاط الجاري	٢٦٢٣٥٤١	٢٦%	٣٣١٤.٤٧	٦٩.٥٠٦
إجمالي عام الموارد الجارية	١٩١٢٦٦٥١٧٤	٧١%	٣٢٧٤٨٦.٣٢٥	١٣٦٢١٩٥١٥١
حصة الحكومة	٦٨٨٨٥٨٦٩	٨-	٦٣٦٩٧٩٣٣	٥١٨٧٩٣٦-
عجز العمليات الجارية				
١. العجز المرحل	٧٦٧٥٩	٥٢١%	٤٧٦٧٩٩	٤٠٠٠.٤٠
٢. العجز المعان	٢٥٤٦٧٨٢	١١%	٢٨٣٧٢٤٨	٢٩.٤٦٦
إجمالي العجز	٢٦٢٣٥٤١	٢٦%	٣٣١٤.٤٧	٦٩.٥٠٦
الإستخدامات الرأسمالية				
الباب الرابع : مشروعات قيد التنفيذ	١٣٨٦٣٢٣١٨	١٩%	١٦٤٧.٥٩٥٥	٢٦.٧٣٦٣٧
الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية	٦٩٧.٦٦٣٧	٢٧٠%	٢٥٨.٩٤٨٥٤	١٨٨٣٨٨٢١٧
إجمالي عام الإستخدامات الرأسمالية	٢.٨٣٣٨٩٥٥	١٠٣%	٤٢٢٨.٠٨٠٩	٢١٤٤٦١٨٥٤
الموارد الرأسمالية				
الباب الخامس : الإيرادات الرأسمالية	١٤٠.٦٢١٨١٢	٢٢%	١٧١٦٢٥٢٧.٠	٣١٠.٣٤٥٨
الباب السادس : الإيرادات التحويلية الرأسمالية	٦٧٧١٧١٤٣	٢٧١%	٢٥١١٧٥٥٣٩	١٨٣٤٥٨٣٩٦
إجمالي عام الموارد الرأسمالية	٢.٨٣٣٨٩٥٥	١٠٣%	٤٢٢٨.٠٨٠٩	٢١٤٤٦١٨٥٤
مساهمات الحكومة				
مساهمة الحكومة في المشاريع الإستثمارية	٤٠٣٤٦٥٠.٠	١٠%	٤٤٤٢٣٥٦٣	٤٠٧٧.٦٣
مساهمة الحكومة في سداد أقساط القروض	٠	٠%	٠	٠
مساهمة الحكومة في رؤوس أموال المؤسسات	٠	٠%	٠	٠
إجمالي مساهمات الحكومة	٤٠٣٤٦٥٠.٠	١٠%	٤٤٤٢٣٥٦٣	٤٠٧٧.٦٣
إجمالي عام الموازنات الجارية والرأسمالية	٢١٢١.٠٠٤١٢٩	٧٤%	٣٦٩٧٦٦١١٣٤	١٥٧٦٦٥٧.٠٠

أدوية (الموازنة الجارية والرأسمالية) للعام المالي ٢٠٠٩م

الأرقام بالآلاف الريالات

أولاً : الموازنة الجارية

إجمالي عام الوحدات				القطاع المختلط				القطاع الخدمي		
نسبة الزيادة ٪	الزيادة	مشروع عام ٢٠٠٩	ربط عام ٢٠٠٨	نسبة الزيادة ٪	الزيادة	مشروع عام ٢٠٠٩	ربط عام ٢٠٠٨	نسبة الزيادة ٪	الزيادة	مشروع عام ٢٠٠٩
%١٩	١٤٨٦٤٧٩٥	٩٣٢٣٥٣٦٤	٧٨٣٧.٥٦٩	%١٩	١٥٥٣٢٤٣	٩٨١٦٢٦٤	٨٢٦٣.٢١	%٢٤	٤٤٨٨.٥٠	٢٢٩٨٩٩٧.٠
%٧٨	١٣٥.٥٢٣٩٢٩	٣.٨٣٧٣٤١٥٢	١٧٣٣٢١.٢٢٣	%٩	٤٩٩٨٢.٥	٥٩٤١٨٥٩٧	٥٤٤٢.٣٩٢	%٧-	٢٥.٨٩٥٠-	٣١٣٤٣٨٥٧
%٣	٤٩٨٨٨٣٨	١٥٨٩.٢٩٩٢	١٥٣٩١٤١٥٤	%٧	٢٣٢٣١٢٩	٣٥٧٣٤٣٠.٨	٣٣٤١١١٧٩	%٢١	١٥٤٩٤٢٥	٩٠.٢.٦١
%٧٠	١٣٧.٣٧٧٥٦٢	٣٣٣٥٨٧٢٥.٨	١٩٦٥٤٩٤٩٤٦	%٩	٨٨٧٤٥٧٧	١.٤٩٦٩١٦٩	٩٦.٩٤٥٩٢	%٦	٣٥٢٨٥٢٥	٦٣٣٣٥٨٨٨
%٧	٨.٩٢٦٦٥	١٣.٩٩٥٠.٥٧	١٢٢٩.٢٣٩٢	%١٩	٢١٨٨٤٩٣	١٣٤٨٧٩٦١	١١٢٩٩٤٦٨	%٢٠	١٦٨٣٤٨١	١.٢١٤٢٢٢
%٦٦	١٣٧٨٤٧.٢٢٧	٣٤٦٦٨٦٧٥٦٥	٢.٨٨٣٩٧٣٣٨	%١٠	١١.٦٣.٧٠	١١٨٤٥٧١٣٠	١.٧٣٩٤.٦٠	%٨	٥٢١٢.٠٦	٧٣٥٥.١١٠
%٥٧	٩٤٥٩٢.٧٨٤	٢٦.٠٠١.٧٣٣	١٦٥٤.٨٩٩٤٩	%١١	١.٣٤٥٨٢.٠	١.٣٧.٥١٣.٠	٩٣٣٥٩٣١.٠	%٦	٢٧٣٨٦٨٧	٥.٦٥٥٣٥٩
%١٢٦	٤١٥١١٤.٠١٤	٧٤٥٥.٣.١١	٣٣.٣٨٨٩٩٧	%٧	١٤٢٢٥.٠	٢٢٦٢.٠٠٠	٢١١٩٧٥.٠	%٤٦	٢٦٥٢٤٥	٨٣٩٤٧٤
%٢٥	٣٢٩٤٩٥٩	١٦٥٢٧٩٥٩	١٣٢٣٣.٠٠٠	%١٢	٤٨.٠٠٠	٤٥.٠٠٠	٤.٢.٠٠٠	%٠	.	.
%١٥	١.٨٦٢٧٣.٠	٨١٢٦٨٧٧.٠	٧.٤.٦.٤.٠	%٥	٥٢٧.٠٠٠	١٢.٤.٠٠٠	١١٥١٣.٠٠٠	%١٧-	٣٧٩١٦.٠-	١٨١٢٢٣٢
%٦٦	١٣٧٥١٩٢٤٨٧	٣٤٤٣٣١.٤٧٣	٢.٦٨١١٧٩٨٦	%١٠	١١.٦٣.٧٠	١١٨٤٥٧١٣٠	١.٧٣٩٤.٦٠	%٥	٢٦٢٤٧٧٢	٥٣٣.٧.٦٥
%١٦	٣٢٧٧٧٤.٠	٢٣٥٥٧.٩٢	٢.٢٧٩٣٥٢	%٠	.	.	.	%١٥	٢٥٨٧٢٣٤	٢.٢٤٣.٤٥
%٦٦	١٣٧٨٤٧.٢٢٧	٣٤٦٦٨٦٧٥٦٥	٢.٨٨٣٩٧٣٣٨	%١٠	١١.٦٣.٧٠	١١٨٤٥٧١٣٠	١.٧٣٩٤.٦٠	%٨	٥٢١٢.٠٦	٧٣٥٥.١١٠
%٦-	٤١٣٦٣٦٨-	٧.١٨٥٨٨٨	٧٤٣٢٢٢٥٦	%١٩	٣٤.٢٩٨	٢١٧٢٤٤٧	١٨٣٢١٤٩	%٢٠	٧١١٢٧.٠	٤٣١٥٥.٠٨
%١٨١	٤٧.٤١٠	٧٢٩٨٨٩	٢٥٩٤٧٩	%٠	.	.	.	%٣٩	٧.٣٧.٠	٢٥٣.٩.٠
%١٤	٢٨.٧٣٣.٠	٢٢٨٢٧٢.٣	٢٠.١٩٨٧٣	%٠	.	.	.	%١٤	٢٥١٦٨٦٤	١٩٩٨٩٩٥٥
%١٦	٣٢٧٧٧٤.٠	٢٣٥٥٧.٩٢	٢.٢٧٩٣٥٢	%٠	.	.	.	%١٥	٢٥٨٧٢٣٤	٢.٢٤٣.٤٥
ثانياً : الموازنة الرأسمالية										
%٢٢	٣٩٢٧٨٣١.٠	٢٢١٤٦٣٣٨٤	١٨٢١٨٥.٧٤	%٢٩-	١٣٦.٠٠٠-	٣٣٧٨.٠٠٠	٤٧٣٨.٠٠٠	%٣٨	١٤٥٦٤٦٧٣	٥٣٣٧٩٤٢٩
%٢١٤	١٩٧٧١٤٦٨٦	٢٨٩٩٩٨٨٦٢	٩٢٢٨٤١٧٦	%٦٠	١.٤٨٥٨٦٤	٢٧٩٨٢٨٩٤	١٧٤٩٧.٣٠	%٢٣-	١١٥٩٣٩٥-	٣٩٢١١١٤
%٨٦	٢٣٦٩٩٢٩٩٦	٥١١٤٦٢٢٤٦	٢٧٤٤٦٩٢٥.٠	%٤١	٩١٢٥٨٦٤	٣١٣٦.٨٩٤	٢٢٢٣٥.٣٠	%٣١	١٣٤.٥٢٧٨	٥٧٣.٠.٥٤٣
%٢٢	٤٢٧١٩٣٨٣	٢٣٣١٥٤.٣٥	١٩.٤٣٤٦٥٢	%١	٥٧٢٥٦	٦٥٣١.٧٤	٦٤٧٣٨١٨	%٢٧	١١٦٥٨٦٦٩	٥٤٩٩٧٦٩١
%٢٣١	١٩٤٢٧٣٦١٣	٢٧٨٣.٨٢١١	٨٤.٣٤٥٩٨	%٥٨	٩.٦٨٦.٨	٢٤٨٢٩٨٢.٠	١٥٧٦١٢١٢	%٣١٤	١٧٤٦٦.٩	٢٣.٢٨٥٢
%٨٦	٢٣٦٩٩٢٩٩٦	٥١١٤٦٢٢٤٦	٢٧٤٤٦٩٢٥.٠	%٤١	٩١٢٥٨٦٤	٣١٣٦.٨٩٤	٢٢٢٣٥.٣٠	%٣١	١٣٤.٥٢٧٨	٥٧٣.٠.٥٤٣
%٧	٤٥٣.٧٥٢	٦٩٧٧٩٣٥١	٦٥٢٤٨٥٩٩	%٠	.	.	.	%٢	٤٥٣٦٨٩	٢٥٣٥٥٧٨٨
%٠	.	.	.	%٠	.	.	.	%٠	.	.
%٠	.	.	.	%٠	.	.	.	%٠	.	.
%٧	٤٥٣.٧٥٢	٦٩٧٧٩٣٥١	٦٥٢٤٨٥٩٩	%٠	.	.	.	%٢	٤٥٣٦٨٩	٢٥٣٥٥٧٨٨
%٦٨	١٦١٥٤٦٣٢٢٣	٣٩٧٨٣٢٩٨١١	٢٣٦٢٨٦٦٥٨٨	%١٦	٢.١٨٨٩٣٤	١٤٩٨١٨.٢٤	١٢٩٦٢٩.٩٠	%١٧	١٨٦١٧٢٨٤	١٣.٨٥.٦٥٣

موازنة السنة المالية ٢٠٠٩م

(انقطاع الإنتاجي)
البيانات الاجمالية لتقديرات الاستخدامات والموارد
الاجارية والراسمالية

نسبة الزيادة ٪	انفاق	مشروع السنة المالية ٢٠٠٩م	ربط السنة المالية ٢٠٠٨م	البيان	نسبة الزيادة ٪	انفاق	مشروع السنة المالية ٢٠٠٩م	ربط السنة المالية ٢٠٠٨م	البيان
%٦٢	٩٣٢٨٣٦٢٧٧	٢٤٤٥٦٥.٢٤٤	١٥١٢٨١٣٩٦٧	الموارد الاجارية :- الباب الاول :- إيرادات النشاط الجاري الباب الثاني :- الإيرادات المتوسعة الباب الثالث :- إيرادات أوراق مالية والعوائد الباب الرابع :- إيرادات جارية تحويلية	%١٧	٨٨٢٣٥.٢	٦.٤٢٩١٣٠	٥١٦.٥٦٢٨	الاستخدامات الاجارية :- الباب الاول :- المرتبات والاجور وماني حكمها الباب الثاني :- مستلزمات الإنتاج ومشتريات بغرض البيع الباب الثالث :- المصرفات الجارية التحويلية والمخصصة
%١٢٧	٤١٤٧.٦٥١٩	٧٤٢٤.١٥٣٧	٣٢٧٦٩٥.١٨		%٨٢	١٣٤٨.٣٤٦٧٤	٢٩٩٢٩٧١٦٩٨	١٦٤٤٩٣٧.٢٤	
%٢٥	٣٢٤٦٩٥٩	١٦.٧٧٩٥٩	١٢٨٣١.٠٠		%١	١١١٦٢٨٤	١١٤١٦٦٢٣٣	١١٣.٥.٣٣٩	
%١٩	١.٧١٤٨٩٠	٦٧٤١٦٥٣٨	٥٦٧.١٦٤٨		%٧٥	١٣٥٧٩٧٤٤٦.٠	٣١٦٧٥٦٧٤٥١	١٨.٩٥٩٢٩٩١	جملة الاستخدامات الاجارية
%٧١	١٣٦١٥.٤٦٤٥	٣٢٧١٥٤٦٢٧٨	١٩١.٠.٤١٦٣٣	جملة الموارد الاجارية	%٤	٤٢٢.٦٩١	١.٧٧٢٩٢٨٧٤	١٠.٣.٧٢١٨٣	ح / التوزيع
%٢٦	٦٩.٥.٦	٣٣١٤.٤٧	٢٦٢٣٥٤١	ح / المعجز	%٧١	١٣٦٢١٩٥١٥١	٣٢٧٤٨٦.٣٢٥	١٩١٢٦٥١٧٤	إجمالي عام الاستخدامات الاجارية
%٧١	١٣٦٢١٩٥١٥١	٣٢٧٤٨٦.٣٢٥	١٩١٢٦٥١٧٤	إجمالي عام الموارد الاجارية	%٧١	١٣٦٢١٩٥١٥١	٣٢٧٤٨٦.٣٢٥	١٩١٢٦٥١٧٤	إجمالي عام الاستخدامات الاجارية
				الموارد الراسمالية :- الباب الخامس :- الإيرادات الراسمالية الباب السادس :- الإيرادات التحويلية الراسمالية					الاستخدامات الراسمالية :- الباب الرابع :- مشتريات قيد التنفيذ الباب الخامس :- التحويلات الراسمالية
%٢٢	٣١٠.٣٤٥٨	١٧١٦٢٥٢٧.٠	١٤.٦٢١٨١٢		%١٩	٢٦.٧٣٦٣٧	١٦٤٧.٥٩٥٥	١٣٨٦٣٢٣١٨	
%٢٧١	١٨٣٤٥٨٣٩٦	٢٥١١٧٥٥٣٩	٦٧٧١٧١٤٣		%٢٧.٠	١٨٨٣٨٨٢١٧	٢٥٨.٩٤٨٥٤	٦٩٧.٦٦٣٧	
%١.٠٣	٢١٤٤٦١٨٥٤	٤٢٢٨.٠٨.٠٩	٢٠.٨٣٣٨٩٥٥	جملة الموارد الراسمالية	%١.٠٣	٢١٤٤٦١٨٥٤	٤٢٢٨.٠٨.٠٩	٢٠.٨٣٣٨٩٥٥	جملة الاستخدامات الراسمالية
%٧٤	١٥٧٦٦٥٧.٠.٥	٣٦٩٧٦٦١١٣٤	٢١٢١.٠.٤١٢٩	إجمالي عام الموارد	%٧٤	١٥٧٦٦٥٧.٠.٥	٣٦٩٧٦٦١١٣٤	٢١٢١.٠.٤١٢٩	إجمالي عام الاستخدامات

(القطاع الخدمي)
البيانات الاجمالية لتقديرات الاستخدامات والموارد
الاجارية والراسمالية

نسبة الزيادة %	الفارق	مشروع السنة المالية ٢٠٠٩م	رسم السنة المالية ٢٠٠٨م	البيان	نسبة الزيادة %	الفارق	مشروع السنة المالية ٢٠٠٩م	رسم السنة المالية ٢٠٠٨م	البيان
				الموارد الاجارية :-					الاستخدامات الاجارية :-
				الباب الاول :-					الباب الاول :-
٦%	٢٧٣٨٦٨٧	٥٠٦٥٥٣٥٩	٤٧٩١٦٦٧٢	إيرادات النشاط اجاري	٢٤%	٤٤٨٨٠٥٠	٢٢٩٨٩٩٧٠	١٨٥٠١٩٢٠	المرتبات والاجور ومافي حكمها
				الباب الثاني :-					الباب الثاني :-
٤٦%	٢٦٥٢٤٥	٨٣٩٤٧٤	٥٧٤٢٢٩	الإيرادات التوسعة	٧٠-	٢٥٠٨٩٥٠-	٣١٣٤٣٨٥٧	٣٣٨٥٢٨٠٧	مستلزمات الاتاج ومشتريات بعرض البيع
				الباب الثالث :-					الباب الثالث :-
٠%	٠	٠	٠	إيرادات أوراق مالية والموارد	٢١%	١٥٤٩٤٢٥	٩٠٠٢٠٦١	٧٤٥٢٦٣٦	المصرفات اجارية المحبوبة والمخصصة
				الباب الرابع :-					
١٧-	٣٧٩١٦٠-	١٨١٢٢٣٢	٢١٩١٣٩٢	إيرادات جارية تحبوبة					
				جملة الموارد الاجارية	٦%	٣٥٢٨٥٢٥	٦٣٣٥٨٨٨	٥٩٨٠٧٣٦٣	جملة الاستخدامات الاجارية
				ح / المميز	٢٠%	١٦٨٣٤٨١	١٠٢١٤٢٢٢	٨٥٣٠٧٤١	ح / التوزيع
١٥%	٢٥٨٧٢٣٤	٢٠٢٤٣٠٤٥	١٧٦٥٥٨١١	إجمالي عام الموارد الاجارية	٨%	٥٢١٢٠٠٦	٧٣٥٥٠١١٠	٦٨٣٣٨١٠٤	إجمالي عام الاستخدامات الاجارية
				الموارد الراسمالية :-					الاستخدامات الراسمالية :-
				الباب الخامس :-					الباب الرابع :-
٢٧%	١١٦٥٨٦٦٩	٥٤٩٩٧٦٩١	٤٣٣٣٩٠٢٢	الإيرادات الراسمالية	٣٨%	١٤٥٦٤٦٧٣	٥٣٣٧٩٤٢٩	٣٨٨١٤٧٥٦	مشروعات قيد التنفيذ
				الباب السادس :-					الباب الخامس :-
٣١٤%	١٧٤٦٦٠٩	٢٣٠٢٨٥٢	٥٥٦٢٤٣	الإيرادات المحبوبة الراسمالية	٢٣-	١١٥٩٣٩٥-	٣٩٢١١١٤	٥٠٨٠٥٠٩	المحبيات الراسمالية
				جملة الموارد الراسمالية	٣١%	١٣٤٠٥٢٧٨	٥٧٣٠٠٥٤٣	٤٣٨٩٥٢٦٥	جملة الاستخدامات الراسمالية
				إجمالي عام الموارد	١٧%	١٨٦١٧٢٨٤	١٣٠٨٥٠٦٥٣	١١٢٢٣٣٢٦٩	إجمالي عام الاستخدامات

(القطاع المختلط)

البيانات الاجمالية لتقديرات الاستخدامات والموارد
الاجارية والراسمالية

موازنة السنة المالية ٢٠٠٩م

نسبة الزيادة %	انفاق	مشروع السنة المالية ٢٠٠٩م	رسم السنة المالية ٢٠٠٨م	البيان	نسبة الزيادة %	انفاق	مشروع السنة المالية ٢٠٠٩م	رسم السنة المالية ٢٠٠٨م	البيان
%١١	١٠٣٤٥٨٢٠	١٠٣٧٠٥١٣٠	٩٣٣٥٩٣١٠	<u>الموارد الاجارية :-</u> <u>الباب الاول :-</u> إيرادات النشاط اجاري <u>الباب الثاني :-</u> الايرادات المتوسعة <u>الباب الثالث :-</u> إيرادات أوراق مالية والموائد <u>الباب الرابع :-</u> إيرادات جارية تحويلية	%١٩	١٥٥٣٢٤٣	٩٨١٦٢٦٤	٨٢٦٣٠٢١	<u>الاستخدامات الاجارية :-</u> <u>الباب الاول :-</u> المرتبات والاجور وماني حكمتها <u>الباب الثاني :-</u> مستلزمات الاتاج ومشتريات بغرض البيع <u>الباب الثالث :-</u> المروفات اجارية التحويلية والمصممة
%٧	١٤٢٢٥٠	٢٢٦٢٢٠٠٠	٢١١٩٧٥٠		%٩	٤٩٩٨٢٠٥	٥٩٤١٨٥٩٧	٥٤٤٢٠٣٩٢	
%١٢	٤٨٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٤٠٢٠٠٠		%٧	٢٣٢٣١٢٩	٣٥٧٣٤٣٠٨	٣٣٤١١١٧٩	
%٥	٥٢٧٠٠٠	١٢٠٤٠٠٠٠	١١٥١٣٠٠٠						
%١٠	١١٠٦٣٠٧٠	١١٨٤٥٧١٣٠	١٠٧٣٩٤٠٦٠	<u>جملة الموارد الاجارية</u>	%٩	٨٨٧٤٥٧٧	١٠٤٩٦٩١٦٩	٩٦٠٩٤٥٩٢	<u>جملة الاستخدامات الاجارية</u>
%٠	٠	٠	٠	<u>ح / المعجز</u>	%١٩	٢١٨٨٤٩٣	١٣٤٨٧٩٦١	١١٢٩٩٤٦٨	<u>ح / التوزيع</u>
%١٠	١١٠٦٣٠٧٠	١١٨٤٥٧١٣٠	١٠٧٣٩٤٠٦٠	<u>إجمالي عام الموارد الاجارية</u> <u>الموارد الراسمالية :-</u> <u>الباب الخامس :-</u> الايرادات الراسمالية <u>الباب السادس :-</u> الايرادات التحويلية الراسمالية	%١٠	١١٠٦٣٠٧٠	١١٨٤٥٧١٣٠	١٠٧٣٩٤٠٦٠	<u>إجمالي عام الاستخدامات الاجارية</u> <u>الاستخدامات الراسمالية :-</u> <u>الباب السابع :-</u> مشتريات قيد التنفيذ <u>الباب الثامن :-</u> التحويلات الراسمالية
%١	٥٧٢٥٦	٦٥٣١٠٧٤	٦٤٧٣٨١٨		%٢٩-	١٣٦٠٠٠٠-	٣٣٧٨٠٠٠	٤٧٣٨٠٠٠	
%٥٨	٩٠٦٨٦٠٨	٢٤٨٢٩٨٢٠	١٥٧٦١٢١٢		%٦٠	١٠٤٨٥٨٦٤	٢٧٩٨٢٨٩٤	١٧٤٩٧٠٣٠	
%٤١	٩١٢٥٨٦٤	٣١٣٦٠٨٩٤	٢٢٢٣٥٠٣٠	<u>جملة الموارد الراسمالية</u>	%٤١	٩١٢٥٨٦٤	٣١٣٦٠٨٩٤	٢٢٢٣٥٠٣٠	<u>جملة الاستخدامات الراسمالية</u>
%١٦	٢٠١٨٨٩٣٤	١٤٩٨١٨٠٢٤	١٢٩٦٢٩٠٩٠	<u>إجمالي عام الموارد</u>	%١٦	٢٠١٨٨٩٣٤	١٤٩٨١٨٠٢٤	١٢٩٦٢٩٠٩٠	<u>إجمالي عام الاستخدامات</u>

مشروع الدعم الجاري للعام المالي ٢٠٠٩ م على مستوى

الأرقام بالآلاف الريالات

القطاعات

الرقم	إسم الوحدة	رابط العجز الجاري المعان للعام المالي ٢٠٠٨ م	مشروع العجز الجاري المعان للعام المالي ٢٠٠٩ م	الفارق في العجز المعان	النسبة %
أولاً : القطاع الإنتاجي					
1	م.ع. للمياه والصرف الصحي الإدارة العامة	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٠	%٠
2	م. اخلية للمياه والصرف الصحي (الأمانة)	١٦٠٨٧٧	١٦٠٨٧٧	١٦٠٨٧٧-	%١٠٠-
3	م. اخلية للمياه والصرف الصحي (تعز)	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	%١٠٠
4	م. اخلية للمياه والصرف الصحي (إب)	١٧٦٠٠٠	١٧٦٠٠٠	١٧٦٠٠٠	%١٠٠
5	م. اخلية للمياه والصرف الصحي (حجة)	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	%١٠٠
6	م. اخلية للمياه والصرف الصحي (البيضاء)	١٥٤٠٠	٨٧٨١	٦٦١٩-	%٤٣-
7	م. اخلية للمياه والصرف الصحي (أبين)	٣٥٠٠٠	١٤٢٥٦	٢٠٧٤٤-	%٥٩-
8	م. اخلية للمياه والصرف الصحي (عمران)	١١٤٧١	١١٤٧١	١١٤٧١	%١٠٠
9	م. اخلية للمياه والصرف الصحي (الضالع)	١١٢٥٠	١١٢٥٠	١١٢٥٠	%١٠٠
10	م. للكهرباء (قطاع كهرباء الريف)	٢٥٠٤٩٦	٢٧١٠١٢	٢٠٥١٦	%٨
11	الهيئة العامة للإستكشافات النفطية	١٠٨١٤٨١	١٢٠٦٩٦١	١٢٥٤٨٠	%١٢
12	هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية	٧٠٣٥٢٨	٧٩٣٥١٧	٨٩٩٨٩	%١٣
	جملة القطاع الإنتاجي	٢٥٤٦٧٨٢	٢٨٣٧٢٤٨	٢٩٠٤٦٦	%١١
ثانياً : القطاع الخدمي					
1	ه.ع. لتطوير قمامة	٦٩٣٣٩٨	٨٣٦٨٤٦	١٤٣٤٤٨	%٢١
2	ه.ع. لتطوير المناطق الشرقية	٣٨١٦٠٠	٤٨٩٤٣٢	١٠٧٨٣٢	%٢٨
3	ه.ع. للتنمية الزراعية والريفية	٥٣٤٨٠٦	٦٩٥٠٩٦	١٦٠٢٩٠	%٣٠
4	ه.ع. للبحوث والإرشاد الزراعي	١٢٣٦٣٤٠	١٥١٣١٨٣	٢٧٦٨٤٣	%٢٢
5	هيئة تطوير دلتنا تبين	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	%١٠٠
6	م.ع. للإذاعة والتلفزيون	٥٨٨٩٥٥١	٦٣٤٣٥٠٣	٤٥٣٩٥٢	%٨
7	مؤسسة الجمهورية للصحافة	٣٤٨٠٠١	٤١٩٠٢٣	٧١٠٢٢	%٢٠
8	وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)	٨٢٨٩٦٨	٩٧٢٣٤٥	١٤٣٣٧٧	%١٧
9	م.ع. للمسرح والسينما	٤٧٩٧٧	٦٠٠٥٢	١٢٠٧٥	%٢٥
10	هيئة مستشفى الثورة العام (*)	٥٣٩٠٧٩١	٥٧٧١٤٤٥	٣٨٠٦٥٤	%٧
11	مؤسسة ١٤ أكتوبر للطباعة والنشر	٤٣٥٠٥٦	٥١٧٥٠٥	٨٢٤٤٩	%١٩
12	مؤسسة الثورة للصحافة	٥٢٠٠٠٠	٧٢٨٢٥٥	٢٠٨٢٥٥	%٤٠
13	ه.ع. للمناطق الحرة	٥١٢١١٦	٦٥٨٤٧٧	١٤٦٣٦١	%٢٩
14	م.ع. القابضة للتنمية العقارية والاستثمار	٢٦٥٢٠٠	٢٦٥٢٠٠	٢٦٥٢٠٠	%١٠٠
15	ه.ع. لمشاريع ومياه الريف	٤٧٤٩٢٩	٥٥٣٨٠٩	٧٨٨٨٠	%١٧
16	دار باكثير للطباعة والنشر	٤٦١١٣	٥٢٠٠٠	٥٨٨٧	%١٣
17	م.ع. لإكثار البذور المحسنة	١٣٣٤٤٥	١١١٧٨٤	٢١٦٦١-	%١٦-
	جملة القطاع الخدمي	١٧٤٧٣٠٩١	١٩٩٨٩٩٥٥	٢٥١٦٨٦٤	%١٤
	إجمالي الدعم الجاري المعان	٢٠٠١٩٨٧٣	٢٢٨٢٧٢٠٣	٢٨٠٧٣٣٠	%١٤

(*) منها (٨٦,٢٨٠) لمركز الشهيد الزبيري

المبالغ بالآلاف الريالات مشروع الفائض وحصة الدولة منه للعام المالي ٢٠٠٩م

م	إسم الوحدة	ربط السنة المالية ٢٠٠٨م		مشروع السنة المالية ٢٠٠٩م		الفارق في حصة الدولة بين عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م	نسبة التغير %
		الفائض	حصة الدولة	الفائض	حصة الدولة		
أولاً : القطاع الإنتاجي :-							
١	البنك المركزي اليمني	٤٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	٣١٠٦٥٠٠٠	٣١٠٦٥٠٠٠	٨٩٣٥٠٠٠-	٢٢-%
٢	البنك الأهلي اليمني	٣٤٠٠٩٥١	١٤٣٦٩٠٢	٤١٣٢٥٧٢	١٧٤٦٠١٢	٣٠٩١١٠	٢٢-%
٣	بنك التسليف الزراعي	١٥٤٤٠٧٨	٦٥٢٣٧٣	٢٠٠٠٠٠٠	٨٤٥٠٠٠	١٩٢٦٢٧	٣٠-%
٤	الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين	٢٠٥١	٨٦٦	٠	٠	٨٦٦-	١٠٠-%
٥	م.ع. للإتصالات السلكية واللاسلكية	٢٢٥٣٠٠٠٠	٩٥١٨٩٢٥	٢٢٥٣٠٠٠٠	٩٥١٨٩٢٥	٠	٠%
٦	م. الخلية للمياه والصرف الصحي / الأمانة	٠	٠	٢٤٦٠٠٧	١٠٣٩٣٨	١٠٣٩٣٨	٠%
٧	م. الخلية للمياه والصرف الصحي / عدن	٣٩١١٩٢	١٦٥٢٧٩	١٥٠٠٠٠	٦٣٣٧٥	١٠١٩٠٤-	٦٢-%
٨	م. الخلية للمياه والصرف الصحي / الحديدة	٢٣٨٦٧٠	١٠٠٨٣٨	١٨٨٤٩٠	٧٩٦٣٧	٢١٢٠١-	٢١-%
٩	م. الخلية للمياه والصرف الصحي / إب	٧٠٧٧٥	٢٩٩٠٣	٧٠٧٧٥	٢٩٩٠٣	٠	٠%
١٠	م. الخلية للمياه والصرف الصحي / سينون	٤٥٦١٤	١٩٢٧٢	٤٧٠٠٠	١٩٨٥٨	٥٨٦	٣%
١١	م. الخلية للمياه والصرف الصحي / لحج	١١٠٣٠٧	٤٦٦٠٥	٠	٠	٤٦٦٠٥-	١٠٠-%
١٢	م. الخلية للمياه والصرف الصحي / المكلا	١٠٥٠٩٠	٤٤٤٠٠	٥٠٠٠٤	٢١١٢٧	٢٣٢٧٣-	٥٢-%
١٣	م. الخلية للمياه والصرف الصحي / ذمار	٢٩٢٠٣	١٢٣٣٨	٣٠٠٠٠	١٢٦٧٥	٣٣٧	٣%
١٤	المؤسسة العامة للنقل البري / الأمانة	٤٦٩٨٢	١٩٨٥٠	١٧٥١٠٢	٧٣٩٨١	٥٤١٣١	٢٧٣%
١٥	المؤسسة العامة للنقل البري / عدن	٣٩١١٠	١٦٥٢٤	٣٩١١٠	١٦٥٢٤	٠	٠%
١٦	المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الأسمنت	٨٠٠٠٠٠٠	٣٣٨٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠	٤٦٤٧٥٠٠	١٢٦٧٥٠٠	٣٨%
١٧	المؤسسة العامة للأثاث والتجهيزات المدرسية	٢٠٩٨٥٤	٨٨٦٦٤	٢٧١٧١٥	١١٤٨٠٠	٢٦١٣٦	٢٩%
١٨	المؤسسة العامة للغزل والنسيج	٦٠٤٣١٩	٢٥٥٣٢٥	٦٠٤٣١٩	٢٥٥٣٢٥	٠	٠%
١٩	مصنع تعليب الأسماك - المكلا	١٠٨٢٣٨	٤٥٧٣١	٧٦٣٦٢	٣٢٢٦٣	١٣٤٦٨-	٢٩-%
٢٠	المؤسسة الاقتصادية اليمنية	٢٠٠٠٠٠٠	٨٤٥٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٨٤٥٠٠٠	٠	٠%
٢١	م.ع. لطباعة الكتاب المدرسي	٣٥٠٠٠٠٠	٢١٦١٢٥٠	٢١٨٧٩٧٠	١٣٥١٠٧١	٨١٠١٧٩-	٣٧-%
٢٢	م. ي. ع. للنفط والغاز	٢٠٠٩٥٧٤٩	١٠٠٤٥٨٢٤	٣٠٤٢٨٤٤٨	١٢٨٥٦٠١٩	٢٨١٠١٩٥	٢٨-%
٢٣	وحدات إنتاجية أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠%
جملة القطاع الإنتاجي		١٠٣٠٧٢١٨٣	٦٨٨٨٥٨٦٩	١٠٧٢٩٢٨٧٤	٦٣٦٩٧٩٣٣	٥١٨٧٩٣٦-	٨-%
ثانياً : القطاع الخدمي :-							
١	شركة أحواض السفن الوطنية	٠	٠	٠	٠	٠	٠%
٢	شركة الملاحة الوطنية	٠	٠	٠	٠	٠	٠%
٣	مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية	١٩٠٠٠٠٠	٨٠٢٧٥٠	٢١٠٠٠٠٠	٨٨٧٢٥٠	٨٤٥٠٠	١١%
٤	مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية	٢٩٢٠٠٠	١٢٣٣٧٠	٤٠٩٥٧٣	١٧٣٠٤٤	٤٩٦٧٤	٤٠%
٥	مؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية	٥٦٩٠٨	٢٤٠٤٤	٧٥٦٩٠	٣١٩٧٩	٧٩٣٥	٣٣%

المبالغ بالآلاف الريالات

مشروع الفائض وحصة الدولة منه للعام المالي ٢٠٠٩م

م	اسم الوحدة	ربط السنة المالية ٢٠٠٨م		مشروع السنة المالية ٢٠٠٩م		الفاوق في حصة الدولة بين عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م	نسبة التغيير %
		حصة الدولة	الفائض	حصة الدولة	الفائض		
٦	الهيئة العامة للشئون البحرية	٨٤٥٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٢٦٧٥٠	٣٠٠٠٠٠	٤٢٢٥٠	%٥٠
٧	الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد	٦٩٥٧٥٦	١٦٤٦٧٦٠	٩٢٩٥٠٠	٢٢٠٠٠٠٠	٢٣٣٧٤٤	%٣٤
٨	هيئة تطوير دلتا - تبين	٠	٠	٠	٠	٠	%٠
٩	المؤسسة العامة للخدمات الزراعية	١٦٩٠٠	٤٠٠٠٠	٠	٠	١٦٩٠٠-	%١٠٠-
١٠	الهيئة العامة للطرق والجسور	١٦٢٨٣١٥	٣٨٥٤٠٠٠	١٦٩٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٦١٦٨٥	%٤
١١	الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي	١٣٥٦٥٣	٣٢١٠٧٣	٢٨٣٠٧٥	٦٧٠٠٠٠	١٤٧٤٢٢	%١٠٩
١٢	ش.ع. لإنتاج بذور البطاطس (ذمار)	٩٢٩٥٠	٢٢٠٠٠٠	١٣٠٥٣٥	٣٠٨٩٥٩	٣٧٥٨٥	%٤٠
١٣	الهيئة العامة للإستثمار	٠	٠	٦٣٣٧٥	١٥٠٠٠٠	٦٣٣٧٥	%٠
١٤	المؤسسة العامة للخدمات وتسويق الأسماك	٠	٠	٠	٠	٠	%٠
١٥	وحدات خدمية أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	%٠
	جملة القطاع الخدمي	٣٦٠٤٢٣٨	٨٥٣٠٧٤١	٤٣١٥٥٠٨	١٠٢١٤٢٢٢	٧١١٢٧٠	%٢٠

المبالغ بالآلاف الريالات

مشروع الفائض وحصة الدولة منه للعام المالي ٢٠٠٩م

م	إسم الوحدة	ربط السنة المالية ٢٠٠٨م		مشروع السنة المالية ٢٠٠٩م		الفارق في حصة الدولة بين عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م	نسبة التغير %
		حصة الدولة	الفائض	حصة الدولة	الفائض		
ثانياً : القطاع المختلط :-							
١	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	٣٥٧٥٠٠	٣٢٥٠٠٠٠	٥١١٦٢٥	٤٦٠٩٢٣٧	١٥٤١٢٥	%٤٣
٢	بنك التسليف للإسكان	٣٥٥٤٠	٨٤١١٩	٣٢٠٢٢	٧٥٧٩٣	٣٥١٨-	%١٠-
٣	شركة التبغ والكبريت الوطنية	١٧٦٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠	١٨٤٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠	٨٠٠٠	%٥
٤	الخطوط الجوية اليمنية	٩٩١٣٣٦	٤٢٧٣٠٠٠	١٠٨٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	٨٨٦٦٤	%٩
٥	الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم	٤٩٩	١٨٢٩	٨٠٠	٢٩٣١	٣٠١	%٦٠
٦	الشركة الوطنية لصناعة السجائر والكبريت	٢٧١٢٧٤	١٤٩٠٥٢٠	٣٦٤٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٩٢٧٢٦	%٣٤
٧	وحدات مختلطة أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	%٠
جملة القطاع المختلط		١٨٣٢١٤٩	١١٢٩٩٤٦٨	٢١٧٢٤٤٤٧	١٣٤٨٧٩٦١	٣٤٠٢٩٨	%١٩
إجمالي عام الوحدات الاقتصادية		٧٤٣٢٢٢٥٦	١٢٢٩٠٢٣٩٢	٧٠١٨٥٨٨٨	١٣٠٩٩٥٠٥٧	٤١٣٦٣٦٨-	%٦-



البنك المركزي
مشاريع الموازنات العامة



مشاريع قوانين

ربط الموازنات العامة

للسنة المالية ٢٠٠٩م

مشروع قانون رقم () لسنة ٢٠٠٨ م بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩ م

بإسم الشعب:

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .
وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي وتعديلاته

وعلى القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن السلطة المحلية .
وبعد موافقة مجلس النواب .
أصدرنا القانون الآتي نصه :-

مادة (١) : تقدر جملة الموارد العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩ بمبلغ (١,٥٣٧,١٦٨,٣١٢,٠٠٠) ريال فقط/ واحد تريليون وخمسمائة وسبعة وثلاثون مليار ومائة وثمانية وستون مليون وثلاثمائة وأثنا عشر ألف ريال لا غير وذلك كما يلي :

الإجمالي العام	١,٥٣٧,١٦٨,٣١٢,٠٠٠
الباب الأول: الإيرادات الضريبية	٣٩٥,٦٤٠,١٦٥,٠٠٠
الباب الثاني: المنح	٧٩,٠٩٣,٧٢٣,٠٠٠
الباب الثالث: إيراد دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة	٩٧١,٠٢٠,٨٤٠,٠٠٠
الباب الرابع: التصرف في الأصول غير المالية	١٤٣,٣٥٩,٠٠٠
الباب الخامس: التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم	٩١,٢٧٠,٢٢٥,٠٠٠

مادة (٢): تقدر جملة الاستخدمات العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩ بمبلغ (١,٩٦٣,٩٩٥,٤٦٨,٠٠٠) ريال فقط/ واحد تريليون وتسعمائة وثلاثة وستون مليار وتسعمائة وخمسة وتسعون مليون وأربعمائة وثمانية وستون ألف ريال لا غير وذلك كما يلي :-

الإجمالي العام	١,٩٦٣,٩٩٥,٤٦٨,٠٠٠
الباب الأول : أجور وتعويضات العاملين	٥٦٧,٨٠٠,٨٤٥,٠٠٠
الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	٣١٤,٠٨٢,٨٧٠,٠٠٠
الباب الثالث : الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	٥٢٣,٨٠٦,٩٩٥,٠٠٠
نفقات غير مبنوية	٢٩,٢٠٣,٧٦٤,٠٠٠
الباب الرابع : اكتساب الأصول غير المالية	٤٠٨,٧٩٧,٤٢٧,٠٠٠
الباب الخامس : إكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم	١٢٠,٣٠٣,٥٦٧,٠٠٠

مادة (٣): يقدر عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩ بمبلغ (٤٢٦,٨٢٧,١٥٦,٠٠٠) ريال فقط/ أربعمائة وستة وعشرون مليار وثمانمائة وسبعة وعشرون مليون ومائة وستة وخمسون ألف ريال لا غير.

مادة (٤): تعتبر التآشيرات الخاصة المدرجة بجدول الموازنة العامة للدولة جزءاً مكملاً لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها.

مادة (٥): تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون ولأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠ م وتعديلاته بالقانون

رقم (٥٠) لسنة ١٩٩٩ م ، وقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (٦) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠ م وتعديلاته بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٩٩ م ، وقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (٧) : يعمل بهذا القانون من أول يناير ٢٠٠٩ م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء
بتاريخ : / / ١٤٢٩ هـ
الموافق : / / ٢٠٠٨ م

علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية

مشروع

قانون رقم () لسنة ٢٠٠٨م بربط موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية ٢٠٠٩م

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .
وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي
وتعديلاته وبعد موافقة مجلس النواب .
أصدرنا القانون الآتي نصه

مادة (١) : يقدر إجمالي اعتمادات موازنات الوحدات المستقلة
والملاحقة والصناديق الخاصة لكل من الإستخدامات
والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٩م
بمبلغ (٣٧٩ , ٦٦١ , ٠٤٦ , ٠٠٠) ريال فقط / ثلاثمائة
وتسعة وسبعون مليار وستمائة وواحد وستون مليون
وستة وأربعون ألف ريال لا غير .
يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري للسنة المالية
٢٠٠٩م بمبلغ (٨٤ , ٩٩١ , ٥٠٨ , ٠٠٠) ريال فقط /
أربعة وثمانون مليار وتسعمائة وواحد وتسعون مليون
 وخمسمائة وثمانية ألف ريال لا غير .

وذلك كما يلي :-

اولاً : الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الموحد في إعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها .

التقديرات	البيان	التقديرات	البيان
أ- الموارد الجارية		أ- الاستخدامات الجارية	
١٤٧,٦٧٠,٤٨٣,٠٠٠	الباب الأول : إيرادات النشاط الجاري	٧,٤٨٠,٧٨٠,٠٠٠	الباب الأول : المرتبات والاجور وما في حكمها
٥٧,٣١٤,٦٠١,٠٠٠	الباب الثاني : الإيرادات المتنوعة	١٤,٣٨٧,٧١١,٠٠٠	الباب الثاني : مستلزمات الإنتاج ومشتريات بغرض
١٠,٦٢٨,٠١٩,٠٠٠	الباب الثالث : إيرادات الأوراق المالية والعوائد	١٥٠,٤٠٥,٩٠٩,٠٠٠	الباب الثالث : المصروفات الجارية التحويلية والمخصصة
٤١,٦٥٢,٨٠٥,٠٠٠	الباب الرابع : إيرادات جارية تحويلية	١٧٢,٢٧٤,٤٠٠,٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية
٢٥٧,٢٦٥,٩٠٨,٠٠٠	جملة الموارد الجارية	٨٤,٩٩١,٥٠٨,٠٠٠	جملة حساب التوزيع (فائض النشاط الجاري)
٢٥٧,٢٦٥,٩٠٨,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية	٢٥٧,٢٦٥,٩٠٨,٠٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الجارية
ب- الموارد الرأسمالية :		ب- الاستخدامات الرأسمالية	
٨٧,٩٨١,٦٦٩,٠٠٠	الباب الخامس : الإيرادات الرأسمالية	٣,٥٣١,٨٧٣,٠٠٠	الباب الرابع : مشروعات قيد التنفيذ
٢,٢٦٥,٠٦١,٠٠٠	الباب السادس : إيرادات تحويلية رأسمالية	٨٦,٧١٤,٨٥٧,٠٠٠	الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية
٩٠,٢٤٦,٧٣٠,٠٠٠	جملة الموارد الرأسمالية	٩٠,٢٤٦,٧٣٠,٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية
٣٤٧,٥١٢,٦٣٨,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	٣٤٧,٥١٢,٦٣٨,٠٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية

ثانياً: الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي في إعداد وتنفيذ الموارد والإستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها.

الاستخدامات		الموارد	
البيان	التقديرات	البيان	التقديرات
الإجمالي العام للاستخدامات	٣٢,١٤٨,٤٠٨,٠٠٠	الإجمالي العام للموارد	٣٢,١٤٨,٤٠٨,٠٠٠
الباب الأول : أجور وتعويضات العاملين	٢,٤١٠,٢٠٥,٠٠٠	الباب الأول : الإيرادات الضريبية	
الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	١,٥٦٥,٥٩٥,٠٠٠	الباب الثاني : المنح	٢٤,٨١٦,٤٢١,٠٠٠
الباب الثالث : الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	٢,٢١٠,٣٩٩,٠٠٠	الباب الثالث : إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة	٣,٤٩٧,٤٩٦,٠٠٠
الباب الرابع : اكتساب الأصول غير المالية	٢٥,٦٧٦,٢٣٩,٠٠٠	الباب الرابع : التصرف في الأصول غير المالية	
الباب الخامس : اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم	٢٨٥,٩٧٠,٠٠٠	الباب الخامس : التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم	٣,٨٣٤,٤٩١,٠٠٠

مادة (٢) : تعتبر التآشيرات الخاصة المدرجة بجداول موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة جزءاً مكماً لهذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بها .

مادة (٣) : تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (٤) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته وقانون المؤسسات رقم (٣٥) لسنة ١٩٩١م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة.

مادة (٥) : يعمل بهذا القانون من أول يناير ٢٠٠٩م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ : / / ١٤٢٩هـ

الموافق: / / ٢٠٠٨م

علي عبد الله صالح

رئيس الجمهورية

مشروع
قانون رقم () لسنة ٢٠٠٨م
بربط موازنات القطاع الاقتصادي للسنة المالية ٢٠٠٩م

باسم الشعب
رئيس الجمهورية
بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية
وعلى القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته
وبعد موافقة مجلس النواب
« أصدرنا القانون الآتي نصه »

مادة (١) : يقدر إجمالي إعمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي لكل من الإستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ (١٣٤,٠٠٠,٦٦١,٦٩٧,٣) ريال فقط / ثلاثة تريليون وستمئة وسبع وتسعون مليار وستمئة واحد وستون مليون ومائة وأربعة وثلاثون ألف ريال لا غير.

يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ (٨٧٤,٠٠٠,٢٩٢,١٠٧) ريال فقط / مائة وسبعة مليار ومائتان واثنان وتسعون مليون وثمانمائة وأربعة وسبعون ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة في إجمالي هذا الفائض بمبلغ (٩٣٣,٠٠٠,٦٩٧,٦٣) ريال فقط / ثلاثة وستون مليار وستمئة وسبعة وتسعون مليون وتسعمائة وثلاثة وثلاثون ألف ريال لا غير.

يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية ٢٠٠٩م ، بمبلغ (٣,٣١٤,٠٤٧,٠٠٠) ريال فقط/ ثلاثة مليار وثلاثمائة وأربعة عشر مليون

وسبعة وأربعون ألف ريال لا غير ، منه مبلغ (٢,٨٣٧,٢٤٨,٠٠٠) ريال فقط / اثنان مليار وثمانمائة وسبعة وثلاثون مليون ومائتان وثمانية وأربعون ألف ريال عجزاً معاناً .

د-تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ (٤٤,٤٢٣,٥٦٣,٠٠٠) ريال فقط/ أربعة وأربعون مليار وأربعمائة وثلاثة وعشرون مليون وخمسمائة وثلاثة وستون ألف ريال لا غير .
للقطاع الإنتاجي وذلك كما يلي :-

التقديرات	البيان	التقديرات	البيان
الموارد الجارية		الإستخدامات الجارية	
٢,٤٤٥,٦٥٠,٢٤٤,٠٠٠	الباب الأول : إيرادات النشاط الجاري	٦٠,٤٢٩,١٣٠,٠٠٠	الباب الأول : المرتبات والأجور
٧٤٢,٤٠١,٥٣٧,٠٠٠	الباب الثاني : الإيرادات المتنوعة	٢,٩٩٢,٩٧١,٦٩٨,٠٠٠	الباب الثاني : المستلزمات المباشرة للإنتاج
١٦,٠٧٧,٩٥٩,٠٠٠	الباب الثالث : إيرادات اوراق مالية	١١٤,١٦٦,٦٢٣,٠٠٠	الباب الثالث : المصرفات التحويلية والمخصصة
٦٧,٤١٦,٥٣٨,٠٠٠	الباب الرابع : إيرادات جارية تحويلية		

٣,٢٧١,٥٤٦,٢٧٨,٠٠٠	جملة الموارد الجارية	٣,١٦٧,٥٦٧,٤٥١,٠٠٠	جملة الإستخدامات الجارية
٣,٣١٤,٠٤٧,٠٠٠	عجز النشاط الجاري	١٠٧,٢٩٢,٨٧٤,٠٠٠	فائض النشاط الجاري
٣,٢٧٤,٨٦٠,٣٢٥,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية	٣,٢٧٤,٨٦٠,٣٢٥,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الجارية
الموارد الرأسمالية		الإستخدامات الرأسمالية	
١٧١,٦٢٥,٢٧٠,٠٠٠	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	١٦٤,٧٠٥,٩٥٥,٠٠٠	الباب الرابع : مشاريع قيد التنفيذ
٢٥١,١٧٥,٥٣٩,٠٠٠	الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية	٢٥٨,٠٩٤,٨٥٤,٠٠٠	الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية
٤٢٢,٨٠٠,٨٠٩,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الرأسمالية	٤٢٢,٨٠٠,٨٠٩,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الرأسمالية
٣,٦٩٧,٦٦١,١٣٤,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	٣,٦٩٧,٦٦١,١٣٤,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الجارية والرأسمالية

مادة (٢) : أ- يقدر إجمالي إعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي لكل من الإستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ (١٣٠,٨٥٠,٦٥٣,٠٠٠) ريال فقط / مائة وثلاثون مليار وثمانمائة وخمسون مليون وستمائة وثلاثة وخمسون ألف ريال لا غير .

ب- يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ (٢٢٢,٠٠٠,٢١٤,١٠) ريال فقط / عشرة مليار ومائتان وأربعة عشر مليون و مائتان واثنان وعشرون ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة في إجمالي هذا الفائض بمبلغ (٤,٣١٥,٥٠٨,٠٠٠) ريال فقط/ أربعة مليار وثلاثمائة وخمسة عشر مليون وخمسمائة وثمانية ألف ريال لا غير.

ج- يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ (٢٠,٢٤٣,٠٤٥,٠٠٠) ريال فقط /عشرون مليار ومائتان وثلاثة وأربعون مليون وخمسة وأربعون ألف ريال لا غير منه مبلغ (١٩,٩٨٩,٩٥٥,٠٠٠) ريال فقط /تسع عشر مليار وتسعمائة وتسعة وثمانون مليون وتسعمائة وخمسة وخمسون ألف ريال لا غير عجزا معانا.

د- تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ (٢٥,٣٥٥,٧٨٨,٠٠٠) ريال فقط/ خمسة وعشرون مليار وثلاثمائة وخمسة وخمسون مليون وسبعمائة وثمانية وثمانون ألف ريال لا غير .

للقطاع الخدمي وذلك كما يلي :-

التقديرات	البيان	التقديرات	البيان
الموارد الجارية		الإستخدامات الجارية	
٥٠,٦٥٥,٣٥٩,٠٠٠	الباب الأول : إيرادات النشاط الجاري	٢٢,٩٨٩,٩٧٠,٠٠٠	الباب الأول : المرتبات والأجور
٨٣٩,٤٧٤,٠٠٠	الباب الثاني : الإيرادات المتنوعة	٣١,٣٤٣,٨٥٧,٠٠٠	الباب الثاني : المستلزمات المباشرة للإنتاج
	الباب الثالث : إيرادات اوراق مالية		الباب الثالث : المصرفيات التحويلية والمخصصة
١,٨١٢,٢٣٢,٠٠٠	الباب الرابع : إيرادات جارية تحويلية	٩,٠٠٢,٠٦١,٠٠٠	
٥٣,٣٠٧,٠٦٥,٠٠٠	جملة الموارد الجارية	٦٣,٣٣٥,٨٨٨,٠٠٠	جملة الإستخدامات الجارية
٢٠,٢٤٣,٠٤٥,٠٠٠	عجز النشاط الجاري	١٠,٢١٤,٢٢٢,٠٠٠	فائض النشاط الجاري
٧٣,٥٥٠,١١٠,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية	٧٣,٥٥٠,١١٠,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الجارية
الموارد الرأسمالية		الإستخدامات الرأسمالية	
٥٤,٩٩٧,٦٩١,٠٠٠	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	٥٣,٣٧٩,٤٢٩,٠٠٠	الباب الرابع : مشاريع قيد التنفيذ
٢,٣٠٢,٨٥٢,٠٠٠	الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية	٣,٩٢١,١١٤,٠٠٠	الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية
٥٧,٣٠٠,٥٤٣,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الرأسمالية	٥٧,٣٠٠,٥٤٣,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الرأسمالية
١٣٠,٨٥٠,٦٥٣,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	١٣٠,٨٥٠,٦٥٣,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الجارية والرأسمالية

مادة (٣): أ- يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع المختلط لكل من الإستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ (١٤٩,٨١٨,٠٢٤,٠٠٠) ريال فقط /مائة وتسعة وأربعون مليار وثمانمائة وثمانية عشر مليون وأربعة وعشرون ألف ريال لا غير.

ب- يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع المختلط للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ (١٣,٤٨٧,٩٦١,٠٠٠) ريال فقط /ثلاثة عشر مليار وأربعمائة وسبعة وثمانون مليون وتسعمائة وواحد وستون ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة في إجمالي هذا الفائض بمبلغ (٢,١٧٢,٤٤٧,٠٠٠) ريال فقط / اثنان مليار ومائة واثنان وسبعون مليون وأربعمائة وسبعة وأربعون ألف ريال لا غير .

للقطاع المختلط وذلك كما يلي :-

التقديرات	البيان	التقديرات	البيان
	الموارد الجارية		الإستخدامات الجارية
١٠٣,٧٠٥,١٣٠,٠٠٠	الباب الأول : إيرادات النشاط الجاري	٩,٨١٦,٢٦٤,٠٠٠	الباب الأول : المرتبات والأجور
٢,٢٦٢,٠٠٠,٠٠٠	الباب الثاني : الإيرادات المتنوعة	٥٩,٤١٨,٥٩٧,٠٠٠	الباب الثاني : المستلزمات المباشرة للإنتاج

٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الباب الثالث : إيرادات أوراق مالية		الباب الثالث : المصرفيات التحويلية والمخصصة
١٢,٠٤٠,٠٠٠,٠٠٠	الباب الرابع : إيرادات جارية تحويلية	٣٥,٧٣٤,٣٠٨,٠٠٠	
١١٨,٤٥٧,١٣٠,٠٠٠	جملة الموارد الجارية	١٠٤,٩٦٩,١٦٩,٠٠٠	جملة الإستخدامات الجارية
	عجز النشاط الجاري	١٣,٤٨٧,٩٦١,٠٠٠	فائض النشاط الجاري
١١٨,٤٥٧,١٣٠,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية	١١٨,٤٥٧,١٣٠,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الجارية
	الموارد الرأسمالية		الإستخدامات الرأسمالية
٦,٥٣١,٠٧٤,٠٠٠	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	٣,٣٧٨,٠٠٠,٠٠٠	الباب الرابع : مشاريع قيد التنفيذ
٢٤,٨٢٩,٨٢٠,٠٠٠	الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية	٢٧,٩٨٢,٨٩٤,٠٠٠	الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية
٣١,٣٦٠,٨٩٤,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الرأسمالية	٣١,٣٦٠,٨٩٤,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الرأسمالية
١٤٩,٨١٨,٠٢٤,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	١٤٩,٨١٨,٠٢٤,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الجارية والرأسمالية

مادة (٤) : تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بموازانات هذا القطاع جزءاً مكملًا لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الإلتزام بتنفيذها .

مادة (٥) : تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف من الإعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (٦) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض في أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته وقانون المؤسسات رقم (٣٥) لسنة ١٩٩١م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة .

مادة (٧) : يعمل بهذا القانون من أول يناير ٢٠٠٩م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية - صنعاء

بتاريخ / / ١٤٢٩هـ

الموافق / / ٢٠٠٨م

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية